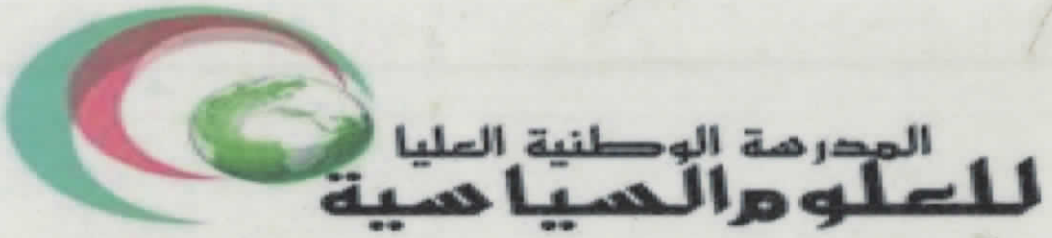

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية
شركة أريفا الفرنسية في النيجر نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب:
برو عماد الدين

إشراف الأستاذ:
لعجاني غنية

لجنة المناقشة:

بوراس خليف	جامعة الجزائر-3 -	رئيسا
أحمد طالب	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
لعجاني غنية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا

السنة الجامعية 2017/2016

المقدمـــــة

مع تطور الاقتصاد العالمي من خلال حجم تدفقات الاستثمار، وبروز الثورة التكنولوجية التى أصبحت في يد الدول المتقدمة وما حققته لهذا الاقتصاد العالمي . فمن خلال هذا عمدت بذلك الى التكريس لنظام جديد يسير الكل على نهجه وهو النظام الدولي الجديد الذي يقود العالم إلى تبنى سياسة جديدة في ظل القطبية الأحادية التي أعطت من خلاله توصيف جديد للإستعمار، أين وجدت فيه آليات جديدة للسيطرة على الآخر وبسط النفوذ عليها . ومن بين هذه الأساليب السيطرة الاقتصادية إستخدام الشركات الأجنبية كوسيمة لاستنزاف ثروات الشعوب خاصة منها دول العالم الثالث , ومع هذه التحولات في ظل النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده المبني على اقتصاد السوق , تنامي نوع من هذه الشركات وهي الشركات متعددة الجنسيات.

إن مايتميز به السوق العالمي في تطوره الحالي ، هو تزايد دور هذه الشركات في الاقتصاد الدولي , إذ امتد نشاطها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وعبر مختلف دول العالم , وهذا ناتج عن حتمية خروج أي اقتصاد متطور إلى الدولية , بحيث لم يعد من الممكن لاقتصاد متطور أن يبقى داخل إطاره القومي.

وقد مثلت القارة الافريقية و لازالت محط الأنظار والمطامع الاستعمارية منذ القديم ,و خاصة بعد التطور الصناعي الذي شهدته اوروبا ,حيث اصبح من الواجب عليها البحث عن مواد اولية لصناعاتها ,فكانت القارة الافريقية الاقرب لتحقيق ذلك بحكم القرب الجغرافي بينهما و ما توفره من اسواق و مواد اولية بشرية و مادية ,و كذا موقعها الاستراتيجي ضمن خريطة العالم ككل ,فافريقيا تحتل المركز الثالث من حيث المساحة ,بما ان تموقعها على المحيط الاطلسي و الهادي و الهندي ,و على البحر المتوسط و البحر الاحمر ,و تتواجد بها اكبر الصحاري في العالم و هي الصحراء الكبرى التي تتوافر على ثروات طبيعية مهمة لها علاقة مباشرة بازدهار الصناعة الاوروبية ,كل هذه العوامل نشطت الحركة الاستعمارية نحوها ,فسعت بدول كبريطانيا و ايطاليا و اسبانيا و البرتغال ,تسابقت نحو وضع قدم فيها ,و هو ماكان تميز به في القرن19.

الا ان نهاية الحرب العالمية الثانية في اربعينيات القرن العشرين و اقول الحركات الاستعمارية التقليدية و ظخور حركات التحرر التي اسهمت في استغلال العديد من الدول ,اصطدمت الدول الكبرى بهاجس خطر فقدانها لمصالحها في مستعمراتها ,و هو ما جعلها تغير لسياستها اتجاهها ,حيث عمدت ابقاء الارتباط بها بواسطة اتفاقيات مختلفة ,هذا الارتباط الذي تميز بالتباين في المجالات حيث ركزت هذه الاتفاقيات في بدايتها

على الجانب العسكري بحكم النظام الدولي القائم في تلك الفترة و الذي تميز بالصراع الايديولوجي بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي ,مع هامش قليل من الاتفاقيات الاقتصادية ,لكن مع نهاية الحرب الباردة و انفراد الولايات المتحدة الامريكية و تغير النظام الدولي نحو الاحادية , تطورت تلك الاتفاقيات اكثر و تكتسب صبغة اخرى مضافة لصبغتها الاقتصادية ,صبغة تقع ضمن نطاق تحقيق مفهوم الامن الانساني او مساعدة الدول على النهوض بنفسها و تحقيق التنمية فيها ,و لقد فرنسا و انفردت بنفوذها الكبير في افريقيا , بحكم علاقاتها التاريخية الاستعمارية بها ,و التي اكسبتها معرفة بسيكولوجية للفرد الافريقي و كذا معرفة نمط معيشته ,اذ سعت الى الابقاء على مناطق نفوذها السابقة تحت سيطرتها و بالاخص منطقة الساحل الافريقي التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم تقع ضمن الاولويات الفرنسية اذ استغلت ظاهرة معاناة مجتمعاتها من الجوع و لجوئها الى العنف كحل للنزاعات مقدمة مشاريع توسيعية و اعانات تبني سياسات للتقارب معها اكثر تحت ذريعة المسؤولية الاجتماعية و وظفن في ذلك جميع الوسائل التي تخدم اهدافها ,كما تربطها مع هذه الدول شراكات عديدة تتجاوز الجانب العسكري الى الجانب الثقافي و الاقتصادي ,حيث تواجد بها العديد من الشركات الفرنسية المستثمرة في المجال الطاقوي و في استخراج النفط و و اليورانيوم كشركتي توتال و اريفا ,و بالحديث عن اليورانيوم ففرنسا تولي اهمية كبيرة له ,فهو يدخل ضمن صناعاتها النووية المدينة و يوفر احتياجاتها بنسبة كبيرة من الكهرباء بنسبة كبيرة ,و ما يثبت اهميته هو احتكار شركة اريفا استخراجه و هو ما يفسر تواجدها منذ اكثر من 40 سنة في مناجم اليورانيوم في النيجر.

أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع حيزا مهما يشغل تفكير العديد من الباحثين خاصة المنتمين منهم للقارة الافريقية، من خلال محاولاتهم للوصول الى تحليل ظاهرة اكتساح الشركات الغربية للعديد من الدول الافريقية خاصة بعد التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد. ومع ذلك ظلت فرنسا بعد مرور أربعين عاماً على استقلال مستعمراتها القديمة في إفريقيا، في منحها أهم عنايتها ومساعدتها، حيث لا تزال فرنسا إلى اليوم بأشكال مختلفة، مباشرة أو عن طريق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وباقي المنظمات الدولية تمنح لهذه البلدان أكثر من ثلثي مساعدتها المقدرة بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات سنوياً. إضافة إلى ذلك هناك 14 دولة أفريقية ملزمة من فرنسا، من خلال اتفاق استعماري، على وضع 85% من احتياطاتها الأجنبية في البنك

المركزي الفرنسي تحت سيطرة الوزير الفرنسي للرقابة المالية. حتى الآن، توجو و13 دولة أخرى ملزمة بدفع ديون فترة الاستعمار الفرنسي لفرنسا. سنحاول من خلال هذا الفصل الأخير أن نقارب عن كثب أدوار الشركات المتعددة الجنسيات في رسم السياسات الدولية من خلال التركيز على شركة أريفا الفرنسية وأهم نشاطاتها بالنيجر الى جانب أهم عملية تتوقى المؤسسات الدولية تحقيقها وهي المسؤولية الاجتماعية للشركات اتجاه الدول المضيفة.

أسباب إختيار الموضوع

تعود أسباب إختيار الموضوع إلى جملة من الدوافع الموضوعية والذاتية.

أولا - أسباب موضوعية:

التنافس الراهن على الموارد الطبيعية قد تضمن توافقا على اقتسام النفوذ والثروة في الدول الافريقية، ، اذ لم يعد اقتسام الثروة عبر الحدود الإقليمية التي قسمت المستعمرات سابقا ولكن يكون داخل حدود الدولة الواحدة. والمثير للنقاش بهذا الموضوع ان هذا التكالب الجديد على أفريقيا يتم بمساعدة أفريقية. وقد حدث ذلك في الصومال وساحل العاج ويتكرر اليوم في مالي والنيجر. ويبدو أن الروابط التاريخية التي تجمع بين فرنسا وغيرها من القوى الأوروبية ومستعمراتها الأفريقية السابقة قد جعلت الأفارقة يقومون بدور الحرب بالوكالة نيابة عن الآخرين.

ثانيا - أسباب ذاتية:

الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذه الدراسة البحثية هي محاولة ابراز منطق الهيمنة الذي تفرضه الشركات متعددة الجنسيات كظاهرة من ظواهر الاستعمار الجديد , حيث اغلب الدراسات السياسية تركز على الجانب التاريخي للموضوع، دون التنويه له من الناحية الاقتصادية و حجم الاستغلال لموارد الدول الافريقية التي تعتبر ايضا جزءا في اللعبة السياسية.

ونحن إذ نتناول هذا الموضوع بالدراسة فإننا نتبنى طرحا جديدا وفق مقاربة اقتصادية بمعطيات تقارب الدقة لنثبت من خلالها المفهوم الجديد للاستعمار الاقتصادي الذي تقوم بها كبريات الشركات الفرنسية .

مشكلة البحث:

شهدت فرنسا تهديدا كبيرا لمناطق نفوذها في افريقيا في السنوات الاخيرة ,و خاصة في الساحل الافريقي ,حيث اصبحت هذه المنطقة تشهد تنافسا كبيرا مع القوى الكبرى بفعل توجيهها نحو استغلال , تتوافر عليه هذه القارة بصفة خاصة ,لذا فقد عملت فرنسا الى الحفاظ على استقرار اهدافها و مصالحها في

المنطقة مستغلة موقعها ضمن الدول الكبرى و مستعملة شركاتها النيجر ,من خلال تشبيك ادوارها و تنويعها و ربطها ببعضها البعض و القفز بها من النطاق الاقتصادي الى ادوار اخرى تصب مجملها في قالب واحد و هو خدمة الاهداف و المصالح الفرنسية ,و بناءا على هذا قمنا بطرح **الاشكالية التالية** :ما مدى ضمان شركة اريفا للتواجد الفرنسي في النيجر من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية بالشكل الذي يخدم السياسة الخارجية الفرنسية؟

التساؤلات الفرعية

وتأتي الأسئلة التالية من أجل التفصيل أكثر في إشكالية الدراسة البحثية وذلك كمايلي:

1- ماهي أهم الفهوم والمقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية؟
2- ماهي ادوار الشركات العالمية متعددة الجنسيات في تجسيد منطق الهيمنة على إقتصاديات الدول الافريقية ؟
3- ماهي الاهمية الاستراتيجية للنيجر بالنسبة لشركة اريفا الفرنسية؟

فرضيات الدراسة:

- استغلت فرنسا حاجة بعض الأنظمة الأفريقية للمساعدات الغربية، إضافة إلى خشيتها من تنامي النزاعات الإسلامية المتطرفة بدعم هذا التوجه الجديد في فمحاربة الإرهاب على الساحة الإفريقية، إلا أن المساعي الفرنسية الظاهرية في حفظ الأمن الأفريقي تخفي نوايا جدية لعودة فرنسا إلى أفريقيا
- فإن أحد الأهداف الكبرى للتدخل الفرنسي في مالي ربما يتمثل في قطع الطريق أمام تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا.

المناهج المتبعة للدراسة:

الموضوع المعالج يعتبر دراسة وصفية تحليلية، واعتمدنا في دراستنا على المناهج العملية المستخدمة في مجالالدراسات السياسية-الاقتصادية:

أولا -المنهج التاريخي : وذلك بتتبع الظاهرة تاريخيا واستنباط مسبباتها من خلال فحص سيرورة الاستعمار الفرنسي للدول الافريقية وبداية نشاط الشركات الكبرى بالمنطقة وذلك من خلال جمع المعمومات وتحليل وضع الشركات متعددة الجنسيات في المشهد الدولي وادوارها في تحقيق السياسات الخارجية للدول الام.

ثانيا - المنهج الإحصائي : وذلك بتتبع أهم الإحصائيات والنشاطات التي تمت من

خلال الأعمال التجارية لشركة أريفا ومدى تجسيد تلك الأرقام على أرض الواقع , و تطبيق المنهج الاحصائي من خلال جمع المعطيات و الاحصائيات و توظيفها في جداولمن اجل استقراء النتائج.

الدراسات السابقة:

يرتبط موضوع الدراسة حول ظاهرة الإستعمار الاقتصادي الجديد من خلال الشركات الكبرى لتحقيق السياسات الخارجية للدول الكبرى مع تسليط الضوء على أهم المظاهر الأساسية لها , حيث قامت العديد من الدراسات والكتابات السابقة على التركيز على كل من هيكل والبناء الوظيفي للشركات الكبرى . إلا أننا من خلال موضوعنا البحثي حاولنا أن نربط موضوع الشركات الكبرى كمظهر اقتصادي الذي لقي كما سبق ذكره جدلا حول إعتبارها قوة فعالة في الإقتصاد العالمي وشريك اقتصادي في رسم السياسات العامة والخارجية للدول. حيث إستدللت في دراسة هذا الموضوع ببعض المؤلفات السابقة ,حيث تنفرد كل دراسة بخصائصها .

أولا : دراسة الباحث بوبكر بعداش (مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية قطاع البترول , وعلى أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية , كلية العموم الإقتصادية وعلوم التسيير , قسم العلوم الإقتصادية , جامعةالجزائر،2010) .

ثانيا : دراسة الباحث طايوش مولود (أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية " دراسة حالة الجزائر " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , جامعةالجزائر,2008) وفيها أربعة فصول , الفصل الأول بعنوان ماهية الشركات متعددة الجنسيات , والذي تطرق فيه إلى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وتتبع تطورها تاريخيا , كما إعتبر تلك الشركات كمعبر للاستثمارات .

ثالثا :دراسة الباحث ابراهيم محسن عجيل (الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي , كلية القانون والسياسة , الدانمارك.2008).

صعوبات الدراسة:

أكبر صعوبة يمكن أن يخاطر بها طالب العلوم السياسية عند اختياره لبعض المواضيع ذات المنحى الاقتصادي وهو عدم تحكمه الدقيق في المصطلحات الاقتصادية، الى جانب صعوبة الترجمة من اللغة الانجليزية الى اللغة

العربية واختيار المفردة العلمية الصحيحة خاصة بالنسبة للفصل الثالث و المتعلق بشركة اريفا، اذ ان الكتابات فيها تكاد تكون منعدمة الا في بعض المواقع باللغة الفرنسية، ومن خلال ما يجود به موقع sage publications وتعود ندرة المقالات بخصوص مثل هذه الشركات الكبرى لسبب طبيعة نشاطها الذي تفضل الدول الام ان تجعله بعيدا عن الحسابات الدقيقة .

صعوبة عملية الربط بين ظاهرة الإستعمار الجديد والشركات الكبرى ,لما لقي هذا الموضوع من جدل لدى الباحثين والمفكرين الإقتصاديين من إمكانية إعتباره وسيلة لتنمية الإقتصاد العالمي ورفع مستوى إستثمار الدول التي تتمركز فيها , أو من إمكانية إعتبارها أسلوبا مهيمنا لإقتصاديات تلك الدول واستنزاف ثرواتها.

خطة الدراسة:

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الاول: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الفرنسية الداخلية

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية الخارجية

المبحث الثاني: أليات واهداف السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: الآليات العسكرية

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

الفصل الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات: تفاعل عقلاني في الاستراتيجية الفرنسية اتجاه افريقيا النيجر

المبحث الاول: الاهمية الجيوسياسية لدولة النيجر في الاستراتيجيية الفرنسية.

المطلب الاول: الجغرافيا السياسية لدولة النيجر.

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية للنيجر.

المطلب الثالث: التكوين الامني و التاريخي لدولة النيجر.

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات: الاستعمار الاقتصادي الجديد بالنيجر.

المطلب الاول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: آليات سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مقدرات الدولة الافريقية _ النيجر_

1- *آليات السيطرة السياسية* .

2- *آليات السيطرة الاقتصادية*.

الفصل الثالث: شركة أريفا: من الشراكة الاقتصادية الى الهيمنة على المقدرات الاقتصادية للنيجر.

المبحث الاول : ماهية شركة أريفا الفرنسية ومجالات نشاطها بالنيجر.

المطلب الأول: ماهية شركة اريفا الفرنسية:

المطلب الثاني: نشاطات شركة أريفا بالنيجر:

المطلب الثالث: المفاوضات بين النيجر وشركة اريفا حول استخراج اليورانيوم

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعدة الجنسيات اتجاه الدول المضيفة: أريفا انموذجا.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية لنجاح الشركات المتعددة الجنسيات:شركة أريفا انموذجا

المبحث الثالث: الخروقات البيئية لشركة أريفا بالنيجر وتجاوزها لقاعدة المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: اريفا في النيجر: كارثة ثلاثية

المطلب الثاني: اخطار قطع الحديد المشعة على سكان النيجر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية

إن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم يتميز بالتداخل و التعاقيد و هذا راجع الى اختلاف الظاهرة السياسية و كذا اختلاف المختصين و المهتمين بميدان العلوم السياسية و العلاقات الدولية و هذا ما ألزم علينا قبل الخوض في السياسة الخارجية الفرنسية ,محاولة الوقوف على جملة من التعريفات و المفاهيم التي حاولت تحديد السياسة الخارجية.

- تعرف السياسة الخارجية على انها جميع السلوكيات السياسية التي تهدف الى تحقيق شيئ ما و هي تنجم عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية.

- تحدث محمد السيد سليم عن السياسة الخارجية بنها البرنامج الذي يختاره الممثلون الرسميون للدولة لغاية تحقيق اهداف محددة في القنون الدولي و يعرفها مارسيل ميرل على انها جزء من النشاط الحكومي نحو الخارج و الموجه لمعالجة مشكلات تكمن وراء الحدود.[1]

و هي ايضا برنامج عمل يتضمن مجموعة من الاهداف تكون محددة من طرف الدولة و تسعى نحو تحقيقها و المصالح التي ترجو تأمينها مسخرة لذلك الوسائل و الإجراءات التي تراها ضرورية.

- كما تعرف السياسة الخارجية على أنها سلوكية الدولة نحو محيطها الخارجي ,إذ تحمل هذه السلوكية أشكالا مختلفة تكةن موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات متواجدة في المحيط الخارجي مغايرة للدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرير أو اتجاه قضية معينة.[2]

- من خلال التعاريف السايقة يتأنى بأن السياسة الخارجية برنامج عمل موجه بسلوك نحو الخارج, هذا السلوك يسعى لتحقيق أهداف محددة لدولة ما عن طريق تسخير كل الوسائل و الإجراءات و عليه فالسياسة الخارجية

---

[1] - حسان بوقنطار ، " السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الوطن العربي منذ عام 1967"، سلسلة اطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص .68.

[2] - نفس المرجع، 69.

شطر من السياسة الوطنية العامة و التي هي مجموع السياستين الداخلية و الخارجية للدولة غايتها تحقيق أمن الدولة و الحفاظ عليه و كذا تحقيق الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية .

المبحث الأول: محددات السياسة الداخلية والخارجية الفرنسية.

يتحرك صانعو القرار و يتصرفون داخل إطار محدد و هو مل يصطلح عليه بالمحددات و يقصد بها الأفعال و الأسباب التي تؤثر في الموقف و التي تتفاعل فيما بينها و تكون مساهمتها تلقائية منسجمة لواقع الموقف أو إرادية صادرة عن أطراف الموقف, أو الأطراف ذاات المصلحة, و هي تكسب صفات المتغيرات حسب قوة تأثير و مساهمة كل متغير و في حالة عدم توفر هذه المحددات أو حرية تصرفها عند توفرها كي تصبح من معوقات السياسة الخارجية للدولة, و في نفس الوقت فإن مركز الدولة و وظيفتها في النظام الدولي تسهم في رسم هذه المحددات و قد دأب الباحثون في علم العلاقات الدولية حاولوا حصر قوة الدولة و عواملها داخل المجال الدولي فتباينت التقسيمات و التسميات من باحث إلى آخر حيث حصرها ترمورغنتو في قائمة هي : الجغرافيا, الموارد الطبيعية, القدرة على الصناعة, الاستعداد الحربي, الخصائص القومية, المعنويات القومية, المهارة الدبلوماسية.[1]

اقترح الفرنسيان رونوفين قائمة متشابهة فيرجعان قوة الدولة الى عوامل هي : العوامل الجغرافية, الأوضاع السكانية, القوى الاقتصادية, العوامل المالية, الشعور القومي, إضافة الى دور رجال الدولة في تشكيل سياستها الخارجية, ما تم ذكره فإن أغلب المتخصصين اتفقوا على جملة من العوامل التي تحدد قوة الدولة و اهم هذه المحددات : المحدد الجغرافي, البشري, الاقتصادي, العسكري, و هي تصنف داخل اطار عام هو المحدد و الى تشكل الموقف الخارجي للدولة و هي نفسها محددات الخارجية الفرنسية.

[1] - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة اطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص .33.

المطلب الاول: المحددات الداخلية الفرنسية.

هي محددات لا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات اخرى و انما هي <<< البيئة الداخلية و تأثيرها و اسهامها مباشر في تحديد السياسة الخارجية الفرنسية كما هي محددات ايضا مرتبطة بالتكوين الداخلي للدولة و هي المحدد الجغرافي و المحدد البشري و المحدد السياسي و العسكري وكذا الرأي العام و جماعات الضغط و الأفراد السياسية.

أولا : المحدد الجغرافي: تباين منظر و العلاقات الدولية حول اهمية هذا المحدد في السياسة الخارجية للدولة فانقسموا الى اتجاهين, فيرجع اصحاب الاتجاه الاول الى ان التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في جميع المجالات و منها مجال الاسلحة التكتيكية و الاستراتيجية و كذا القفزة التطورية على مستوى وسائل المواصلات و الاتصال نجم عنه تراجع و تآكل دور العوامل التقليدية لدول الدول المعاصرة في سياستها الداخلية و الخارجية و منها هذا المحدد الجغرافي الذي كان هو الممسك بدفة توجهات السياسات للدول اتجاه بعضها البعض, و بالنسبة للاتجاه الثاني فهو الجغرافيا في مقدمة العوامل الدائمة في السياسة الخارجية و هي من ابرز مقومات سياسة الامة , و بالرغم من تراجع دور هذا العامل في السياسة الخارجية إلا أن اهميته لم تنضب بعد فعلماء الجيوبو لشيكا يرون ان التركيز الاول للدولة في تكوين قوتها هي الطبيعة الجغرافية من امثال ماكيندر, كما ان للعوامل الجغرافية تأثير من خلال تأثيرها على نوعية و محتوى الخيارات لدى الدولة في عملية بنائها و صياغتها لسياستها الخارجية,[1] و الثاني غير مباشر من خلال تأثيرها في عناصر قوة الدولة و التي تنعكس حتما في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية و المركز التي تحتله على الصعيد الدولي, بل إن الجغرافيا التي تحدد سياسات الدولة لدى بعض الجغرافيين في أنصار المدرسة الحتمية, و سنحاول استعراض العناصر المكونة لهذا العامل و دورها المحدد لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية و هي :

1- الموقع الجغرافي: اذ يعتبر متغير الموقع الجغرافي للدولة المتحكم الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية, حيث تتمتع فرنسا بمركز جغرافي هام, اذ تتموقع غرب القارة الاوروبية من الشمال, و من الجنوب الغربي اسبانيا, و

[1] - جاك شيراك، " فرنسا جديدة فرنسا للجميع"، ترجمة انطوان الهاشم و احمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996، ص.ص.44-59.

كل من بلجيكا و لوكسمبورغ, المانيا, سويسراّ, ايطاليا من الشرق, فحسب التحديد الذي وضعه باحثو الجغرافيا حول تأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية و الذي يجعل من المواقع المطلة على البحار و الدول التي تتمتع بسواحل بحرية واسعةاحد مصادر قوتها فهذه السواحل هي منافذ طبيعية للتجارة الدولية و النقل, و من الملاحظ ان معظم الدول التي لا تملك إطلالات ساحلية تعاني من أزمات و ماشكل اقتصادية كبيرة ترجع الى التكاليف الباهضة المترتبة عن نقل تجارتها الخارجية و عليه فتمتع فرنسا بثلاث وجهات بحرية يجعل منها قوة دولية لا يستهان بها إطلاقا من الجانب الاقتصادي و العسكري.[1]

-2 المساحة الجغرافية: إن تأثير الرقعة الجغرافية للدولة على سياستها الجغرافية, تتباين لدى الباحثين فأوجد اتجتهين مختلفين فأما الأول فيذهب الى ان المساحة تؤثر بالايجاب في السياسة الخارجية للدولة و >>> بان المساحة المتسعة توفر امكانات الدفاع في العمق امام الغزو الخارجي, من جهة و من جهة اخرى يوفر الاتساع الجغرافي المواد الطبيعية اللازمة للزراعة و الصناعة, و اما الاتجاه الثاني يرى ان الاتساع الجغرافي يؤدي الى مشكلات دفاعية و بالاخص عندما تكون الدولة مترامية الاطراف فعدم توفر الامكانات التكتولوجية تزامنا مع الاتساع الجغرافي الشديدّ, يصبح مصدرا للتمديدات الخارجية, و لكن على الرغم من تباين الآراء و اختلاف الفرؤى الا ان لعنصر المساحة الجغرافية اهمية كبيرة في قائمة مقومات الدولة, ففرنسا تتربع على 549000 كلم^2, مما يجعلها ضمن اكبر دول اوربا مساحة مما يسمح لها بلعب ادوار مهمة على المساحة الاوروبية و الدولية, كما ان لتضاريس الدولة دورا مهما, فالقوى الخارجية من الصعب عليها بسط سيطرتها على الدول التي تتمتع بتضاريس جبلية وعرة, فهي تعتبر بمثابة حدود طبيعية تقف في وجه الغزو الخارجي, و هذا ما دفع بالدول نحو حماية حدودها خاصة في المناطق التي تعتبر ممرا سهلا للعدو, فقد مثلت الحدود الشمالية الشرقية الفرنسية مع المانيا هاجسا كبيرا لدى الأمن الفرنسي, إذ كانت فرنسا تفتقد فيث هذه المنطقة الى حواجز طبيعية تحميها و هذا ما جعلها تخصصا جانبا هاما في سياستها لهذه المنطقة.[2]

-3 الموارد الطبيعية: و يقصد بها المعادن و ما تحتويه الأرض, فهي داعمة المجهود الحربي للدولة فهي من عناصر قوتها على الأقل من الجانب الاقتصادي و تستخدم في العلاقات الدولية كآداة للإغراء و العقاب.

[1] - منصف السليمي .صناعة القرار السياسي الأمريكي .باريس :مركز الدراسات العربي -الأوروبي1997 .ص.14.

[2]- زايد عبيد الله مصباح .السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق .بيروت :دار الرواد،. 2002 ص21 .

- ان ارتباط هذه العناصر فيما بينها يجعل من الدولة اهمية سياسية استراتيجية تؤثر بها و تتأثر حسب حضور و قوة هذه العناصر من عدمها, فالموقع الذي تتميز به فرنسا مكنها من تعزيز مكانتها و قوتها الدولية و كذا علاقاتها الخارجية, فموقعها في قلب العالم, و في قلب اوربا, بين خطي عرض 42° شمالا و 51°جنوبا من المواقع المهمة في العالم, فهي تتواجد في منطقة تعد من أهم جهات العالم من حيث الانتاج الزراعي و الصناعي, كما ان موقعها المتميز و المطل بشواطئه على المتوسط زاد من اهميتها الاستراتيجية و السياسية فطالما كان هذا الحوض مهدا للحضارات و لخ ارتباط مع المحيط الاطلسي من خلال مضيف جبل طارق و مع المحيط الهندي عبر قناة السويس و البحر الاحمر, فهذا الحوض يعتبر شريانا مهما لدى فرنسا من حيث المواصلات, إذ به ميتء مارسيليا تتبادل مع الدول المطلة على الحوض, و ميناء تولوز الذي يعد الاكثر أمانا للبحرية الفرنسية بفضل موقعه في البحر المتوسط[1].

ثانيا: المحدد السكاني: يحظى عنصر السكان بقبول لدى علماء العلاقات الدولية في تكوين القوة القومية للدولة, فتظهر اهميته كمحدد مهم في السياسة الخارجية من خلال أن القوة البشرية هي ركيزة مهمة ولازمة لأي حرب و لإدارة أجهزة الانتاج من خلال جهة اخرى, كما ان تركيبة السكان و توزيعهم لها تأثير في قوة الدولة و منه في سياستها الخارجية, فتوزيع السكان من حيث الأصول العرفية و الدينية و كذا الفئات العمرية المختلفة لهما دور في التأثير في قوة الدولة, و تحسب فرنسا حسابا كبيرا للمتغير السكاني في تقسيم قدراتها, فتنافص معدلات سكانها يؤثر طرديا على معدل نفوذها, و ترجع هذا الى ما فعلته الحربان العالميتان الأولى و الثانية, فقد ارتفع معدل الولادات فيها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى 300000 الف مولود في العام, و بهذا تجاوزت كلا من ايطاليا و هذا يدل أن لعامل السكان أثرا مهما في السياسة الخارجية الفرنسية, و من بين الطرق التي اعتمدتها في زيادة عدد سكانها و تجديده, هو فتح باب الهجرة, و فد احتلت المرتبة الخامسة على المستوى الاوروبي من حيث التعداد السكاني مما جعلها قوة اقتصادية و اجتماعية هامة قوت من السياسة الخارجية الفرنسية.[2]

[1] - نفس المرجع، ص.23.

[2] - محمد مويسي .أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي .ج .1 :بيروت .دار البيارق . 1993 .ص ص(22-23.

ثالثا : المحدد الأقتصادي:

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة و في سلوك صانع القرار, فهو ذو دور مهم في تحديد قوتها, كما يعتبر نقطة الإرتكاز و الاساس اذي تقف عليه و ترتكز العوامل الاخرى المكونة لقوة الدولة, فتشمل الموارد الاقتصادية من موارد طبيعية و مصادر الطاقة و الموارد النووية و المعادن و المواد الزراعية و الغذائية, و يأتي مستوى النمو الاقتصادي و الصناعي ثانيا, و يعبر به عن المستوى الذي وصلت اليه الدولة من ناحية التنظيم الاقتصادي و الكفاية,[1] كما يلعب التطور التكنولوجي دورا مهما في دعم القوة الانتاجية, و بالتالي الدف بالقوة الاقتصادية للدولة, كما ان القوة الصناعية اهمية حيوية في السياسية الخارجية, فقد أصبح تطوير المنشآت الصناعية العسكرية من اهم معايير احتفاظ الدولة بقوتها و كذا بمكانتها الدولية, خاصة في القرنين 19 و 20, و قد عملت فرنسا على وضع دعائم اقتصادية متينة منذ القديم, بحيث تتمكن بذلك من ضمان سياسة خارجية تتماشى مع مصالحها السياسية و الاقتصادية, فاعتمدت على التصنيع السريع مع داعم الزراعة التي كانت من الزراعات الاوروبية المزدهرة, و يعتبر المتغيرى الاقتصادي ذا تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية و تحقيق المصلحة العليا لفرنسا لكل من وصل الى قصر الايليزية و في مجال الصناعة احتلت فرنسا مراكز متقدمة عالميا, بفضل شركات صناعة السيارات "بيجو","رونو","سيتروان", و أيضا في صناعة الطائرات "آيربيس","كونكورد","ميراج","لارفال", حيث ساعد هذا على تطوير النقل الفرنسي مما خدم السياحة الفرنسية التي احتلت مراتب أولى عالميا, كما تحتل فرنسا مراتب أولى عالميا أيضا في مجال التجارة الخارجية, و اضافة الى ميادين اخرى كالتعاون و الشراكة التي يعتبر العامل الاقتصادي اهمية كبيرة فيها.

رابعا : المحدد العسكري:

من اهم العناصر التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة, و تعتمد عليه الدولة في تأمين إقليمها و حدودها و مصالحها حالتي الحرب و السلم, و يعتبر وسيلة ردعية فعالة من اجل التأثير السياسي في غيرها من الدول, و يعتبر من الدبلوماسية, فما زال اللجوء اليه يشكل احد المظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية عموما, كما

[1] - نفس المرجع، ص.52.

يعتبر ضروريا و أساسيا لأنه من مظاهر قوة الدولة و كذا يعتبر مساندا للسياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها, و لقد حظي هذا العامل بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية إذ عملت على تطوير قدراتها العسكرية و النووية معتمدة على تطورها التكنولوجي و العلمي, و غير واثقة من دفاع الولايات المتحدة الامريكية عن أوربا الغربية في حالة شن الاتحاد السوفياتي الحرب عليها, لذلك اعتمدت على ذاتها, لبناء قوتها للدفاع عن البلاد من جهة, و كذا الحفاظ على الحوض المتوسط بوصفه منطقة مصالح بالنسبة لها من جهة اهرى, و قد استطاعت فرنسا بناء و تطوير قواتها, و أصبحت أكثر استقلالية في ممارسة سياستها الخارجية, فتمتع فرنسا بهذه القدرة العسكرية مكنها من مجابهة الاخطار التي تهددها, كما تستخدمها كرادع في وجهكل ظرف دولي أو تطور يمكن أن يمس بمصالحها الحيوية في العالم.[1]

خامسا : الرأي العام:

يتأثر النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية بضوابط سياسة أو موارد يعتبر الرأي العام بينها, و يقصد به آراء الافراد قي مجال السياسة و التي تتعلق بقضايا محددة, و يؤثر الرأي العام من خلال ثلاث مداخل في السياسة الخارجية و هي :

1- التأقير في أجندة السياسة الخارجية: إد يقوم الرأي العام بالتأثير في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية.

2- التأثير في الأطر العماة للسياسة الخارجية: قد يواجه صانع السياسة الخارجية ثورة الرأي العام اذ ما تخطى هذه الحدود و الضوابط حيث يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة.

3- التأثير في خيارات السياسة الخارجية: يمكن للرأي العام أن يؤثر في نوعية الخيارات السياسة التي يمكن أن يتبناها صانع السياسة الخارجية و هو ما يسمى بتحديد السياسات لذا فأغلب الدول تعمل من خلال سياستها الخارجية على تحقيق أهداف مرتبطة قبل كل شيء بقيم و معتقدات مجتمعاتها و التي تنبثق من الرأي

[1] - نفس المرجع، 56.

العام[1], و عن البحث في العلاقة بين الرأي العام و صنع السياسة الخارجية من جهة اخرى و ثانيهما هي مدى اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية و ايجابيته بخصوصها, فالايمان بالديموقراطية يفرض قيودا على جهاز صنع السياسة الخارجية, فتتقيد القيادة السياسية بمجموعة من المفاهيم و التقاليد المرتبطة بالأمن القومي من جانب و بين احترام المعارضة و الرأي العام من جانب آخر و ممارسة السلطة من جانب آخر, فالديموقراطية تنادي بضرورة فهم المواطن العادي للشؤون السياسية الخارجية و إمكانية مشاركته فيها, و في مواجهة ذلك السياسة الخارجية ليس ديموقراطية, فهي احتكار حكومي و تتطلب المرونة و السرعة في مواجهة التغير في المواقف, و أيضا تتمتع بالسرية كما ان تعقدها يجعلها محتاجة الى الحد من قدرة الرأي العام على فهمها و استيعابها و بهذا تجعل منها مقتصرة على مجموعة صغيرة من المسؤولين الرسميين, و اما عن ثاني القضيتين فهي مدى اهتمام الرأي العام فيمكن التمييز بين ثلاث شرائح في الرأي العام الفرنسي.[2]

1- صانعي الرأي العام: يشغلون مراكز قيادية في المجتمع الفرنسي حكومية كانت او غير حكومية تمكنهم من التأثير في توجهات الرأي العام من خلال قدرتهم على الوصول الى قنوات الاتصال, اذ يخضعون لعدم التجانس و بالتالي فإن لكل منهم تصورا خاصا عن اهداف اساليب السياسة الخارجية الفرنسية, و تؤثر هذه الشريحة في الشريحتين الاخرتين.

2- المهتمون بالرأي العام: من تتوفر عندهم المعلومات و يهتمون بهذا مسائل السياسة الخارجية و لكن >>> الى مداخل الوصول الى نظام الاتصالات و يتميزون بمستوى عال من الدخل و التعليم, تتم افكارهم بالترابط و العمق, و يسعون الى المشاركة في صنع القرارات.

3- الرأي العام: و هم الذين ليست لديهم الرغبة في المشاركة و الفرصة في اسماع رأيهم في السياسة الخارجية, إذ لا يملكون المعلومات, لكن لديهم مواقف و اتجاهات عامة يشير صانعو القرارات اليها على انهم كظطرون

[1] - Harold, Margaret sprout".Environmental factors in study of international politics" in d: James resenau.international politics and foreign policy: a reader in research and theory. New York: the free press.1969.p 43.

[2] -يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت :دار الكتاب العربي،. 1985 ص193 :195

للعمل وفقا لها رغم انها ليست اهداف للسياسة الخارجية و قد عملت فرنسا دائما داخل اطار مصالحها الاقتصادية و الحيوية, محاولة تفادي الخضوع للمزاج العام, و انتهجت سياسات ملائمة

سادسا : جماعات الضغط: هي عبارة عن جماعات منظمة متواجدة في كل مجتمع و خاصة في الدول الديموقراطية, تتأثر بالسياسة الداخلية و الخارجية, فهي تفرض مطالب على النظام السياسي محاولة بذلك التأثير على مخرجات العملية السياسية اذ تعكس تلك المطالب الاهداف العامة لافراد تلك الجماعات, فهي تشغل ثلاث قنوات للتأثير في السياسة الخارجية اذ اولا قد تشارك بطريقة مباشرة من خلال مشاركتها في اجهزة صنع تلك السياسة و بالتالي في عنلية صنع السياسة الخارجية, و ثانيا قد تؤثر بطريقة غير مباشرة عن طريق توجيه مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية في المجتمع, و ثالثا قد تتصل مع صانعي السياسة الخارجية و بالتالي تلعب دور الوساطة بين السلطة و المواطنين و قد تلجأ هذه الجماعات الى اساليب ضغط اكثر قوة كالمظاهرات و توجد الكثير من جماعات الضغط على الساحة الفرنسية و منها:

1- النقابات العمالية بمختلف فروعها: الكونفدرالية العامة للشغل, الكونفدرالية الفرنسية الديموقراطية للشغل, القوة العاملة.

2- الحركات السياسية: الحركة الصهيونية, الحركات العنصرية, المنظمة السرية العسكرية.

سابعا : الأحزاب السياسية: ان مشاركة مجموعة من الافراد و اتحادهم من المصالح و الافكار و الاتجاهات و المواقف الواحدة هو ما يجعلهم يشكلون حزبا, دفاعا عن مصالحهم و حمايتها و ما يميز الحزب عن باقي الجماعات هو سعيه للوصول الى السلطة و تقع على عاتقه مهمة مراقبة اجهزة الحكومة و كذا يعتبر الوسط و همزة الوصل بين المجتمع المدني و السياسي, كما تقوم بوظيفة هامة على مستوى صنع السياسة الخارجية و تنفيذها من خلال اختيارها لصانعي القرار بواسطة الترشيح و الانتخاب فيتأثرون ببرامج الحزب الذي اوصلهم الى السلطة, كما تتمكن أيضا من تحديد مواقفها من الاحداث السياسية الداخلية و الخارجية و الدفاع عن اهدافها عن طريق ممثليها من البرلمان من خلال مؤتمراتها و لجانها الخاصة و الخارجية, و على الاقل هناك سبعة يؤثرن في السياسة الخارجية الفرنسية عامة هي اليمين و الوسط و اليسارو هذه الاحزاب :

-1 احزاب اليمين: تؤكد انها وريثة الديجولية,تتمسك بالدستور و تقوية السلطة التنفيذية و تسعى جاهدة للمحافظة على الوطن القائم من اهمها : الاتحاد الديموقرطي من اجل الحرية, التجمع من اجل الجمهورية.

-2 احزاب الوسط: تتميز بمعارضتها لليمين و اليسار و احيانا تتحد مع احدهما بما تمليه مصالحها, فتؤمن بأن تطور الاقتصاد مرتبط بدور المؤسسات الحرة و تعمل على دعم ارتباطها بالولايات المتحدة الامريكية و توحيد اوربا.

-3 احزاب اليسار: تنادي بالتغير الجذري داخل المجتمع نحو اتجاه اكثر مساواة يدعم فرنسا نحو العمل مع بلدان العالم الثالث من اهمها :

الحزب الاشتراكي الفرنسي, الحزب الشيوعي الفرنسي, و قد دلت الانتخابات على مدى تأثير الاحزاب السياسية في الساحة الداخلية الفرنسية و الخارجية.

المطلب الثاني. المحددات الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بالبيئة الخارجية التي تفرز مجموعة من المحددات فالرد على >>> خارجية يمثل جانبا كبيرامن النشاط السياسي الخارجي و الذي بدوره يستجيب الى مؤثرات داخلية, اذ يستوجب هذا السلوك الخارجي الملاءمة مع ظروف و مصالح الدولة, اذن في النهاية البيئتان الداخلية و الخارجية يحتمان على صانع القرار ادراكهما و ادراك محدداتهما و محاولة الرد بالطريقة المثلى من اجل تحقيق مصالح البلاد و يعد النظام الدولي من اهم المحددات التي تنبع منه المسببات الدولية و يعد أيضا أول محددات السياسة الخارجية الفرنسية, فمن خلال تحليل السلوك الفرنسي, برزت أثره بمدخلات عدة أهمها النظام الدولي و الإتحاد الاوروبي.

أولا : وحدات النظام الدولي:

هو نظام قائم على مجموعة من من العلاقات و الوظائف و الاهداف الناتجة عن عملية التفاعل و الترابط بين وحداته السياسية, فتغير هذا النظام قد ينتج عن أي تغيير في وحداته, و يعد من اهم المحددات الخارجية التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول, فتعقد المنظمات التي يحتويها و تفقدها يشكل حدودا و عقبات و يقيد

حرية السياسة الخارجية للدول, كما ان طبيعته و شكله يؤثر مباشرة في سلوك الدولة الخارجي, ففي فترة الثانية التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية تميز النظام الدولي بحدة الصراع العقائدي بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي, كانت فرنسا تقوم بدور الوسيط بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب, إذ انتغلت الوضع لخدمة مصالحها محاولة بذلك المحافظة على مناطق نفوذها التاريخية, عن طريق تقديم يد العون للدول السائرة في طريق النمو, الحوار شمال جنوب, و مه نهاية الثمانينيات و بداية التسعينات, عرف العالم تحولات على جميع الاصعدة, بداية سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السوفياتي و الذي صاحبه سقوط للنظام الدولي القئم آنذاك, ليتميز النظام بالاحادية, >>> محاولات لوضع قواعد السلوك الخارجي للدول >>> فرصتها الولايات المتحدة الامريكية تحت شمية بمبادئ التدخل الانساني, و حاربة الارهاب و ارساء الديموقراطية و فرض توقيع اتفاقيات على الدول منها:اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية و الذي يصاحبه انهيار فكرة السيادة التي من مبادئها عدم التدخل في خصوصيات الدول الداخلية, و بذلك اصبحت السلطة هرمية محاولة من خلالها الولايات المتحدة الامريكية فرض هيمنتها على جميع الاقاليم و القارات, هذا الذي رفضته فرنسا بحكم تعارضه مع افكارها و توجهاتها العالمية, فعملت على بناء قوة اوروبية موحدة, تتشارك الولايات المتحدة الامريكية, و تنازعها عن طريق ارساء تظام دفاعي مستقل عن الاطلسي, و بناء قوة اقتصادية عالمية اضافة الى الحفاظ على مصالحها الحيوية الخاصة فبادرت نحو ربط علاقات جيدة مع مستعمراتها القديمة, بسبب ما شهدت هطه المنطقة من محاولة امريكية للولوج عبر جميع المجالات الاقتصادية, الثقافية, الاجتماعية, الامنية, و هذا ما وقع بفرنسا نحو تكثيف جهودها في المنطقة, و الذي توج بعديد الاتفاقيات و الزيادات و التي شملت الكثير من الميادين, اذن فالتوجه الفرنسي في المنطقة تأثر بالتغيرات .[1]

ثانيا : الاتحاد الاوروبي:

تمتعت اوربا بهامش كبير في السياسة الخرجية الفرنسية اذ حاولت صياغة سياسة استقلالية موحدة و بناء قطب فاعل يقف كند للولايات المتحدة الامريكية اذ لا يتوقف اذ لا تتوقف النقائد من الحرب العاليمة الثانية حول طبيعة البناء الاوروبي و محاولة انشلء كيان يرتفع عن الكيانات الوطنية من خلال مشروع مونيت الذي يقضي

[1] - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق الذكر، ص 35.

ببناء اتحاد الدول الاوروبية, و بوصول الرئيس جورج بوميدو الى السلطةّ, اعتبر توسيع المجموعة الاوروبية اولى خطوة نحو تقرير التنسيق السياسي بين الدول الاعضاء كما ساهم فرونسوا ميثران في توسيع الحلف, و شجعت فرنسا على انضمام الدول الاوروبية الاخرى فهي ترى في هذا تحقيق الحلم الاوروبي "اوروبا العظمى" من خلال توسع الاتحاد, و جاءت اتفاقية ميستريخت لتحدد اهداف سيطرة مشتركة و بمجرد دخولها حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993, أسمع الاتحاد صوته على الصعيد الدولي, من خلال تعبيرها عن موقفها من بعض النزاعات, و حول حقوق الانسان وة حول مواضيع تمدن القاعدة المشتركة للوحدة الاوروبية, و فد كان هذا خطوة اولى في مجال الامن و الدفاع الاوروبي, هدفها ارساء قواعد سياسة خارجيةو موحدة, اذ وضع اعلان بيتر سبارغ الذي عزز فكرة انشاء امن اوروبي خاصة مع سقوط الاتحاد السوفياتي فاتحا المجال نحو توسعة الاتحاد نحو الجهة >>> خاصة مع تراجع ثقة الاتحاد في حلف الاطلسي في الدفاع عن المصالح الاوروبية. و قد جاءت معاهدات امستردام و بعدها نيس لتعزز الاقتراحات الجديدة تمس المجال العسكري و الامني, التي تدخل ضمن الاطار العام الذي هو السياسة الدفاعية المشتركة, فتحركت فرنسا داخل هذا الاطار على خلق قطب فاعل في السياسة بإمكانه الوقوف في وجه السياسة الامريكية و التي اصبحت تهدد مصالحها داخل اوربا و خارجها, و في اطا رهذا عملت فرنسا مع الاتحاد الاوروبي على خلق منطقة نفوذ للعملة الاوروبية, و تفعيل العلاقات مع عديد الدول و منها دول افريقيا و الحوض المتوسط حيث كرست اتفاقية برشلونة 1995 جهود فرنسا في جعل المنطقة منطقة نفوذ على هذا يظهر لنا مدى تأثير الاتحاد الاوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية, كما لا يمكن اغفال دور المحددات الثقافية كاللغة و الثقافة في ارساء السلوك الفرنسي نحو مستعمراتها القديمة, فتنميط المجتمعات يجعل من تمرير المصالح[1]

داخل المنطقة بالسهولة نفسها تبرز فيها ان هذه المنطقة هي خط احمر و نفوذ فرنسي لا يحظى باهمية و اولوية لدى السلطة الفرنسية قاطعة الطريق بذلك امام التغلغل الامريكي و الصيني في المنطقة فعملت على دعم علاقاتها الثقافية بالدول.

[1] - نفس المرجع، ص.36.

المبحث الثاني: مبادئ و اهداف السياسة الخارجية الفرنسية:

الافريقية بالاعتماد على عناصر اهمها اللغة , و المؤسسات التعلمية الفرنسية و المراكز الثقافية في افريقيا بالاضافة الى القمم الفراذكفونية و التي تعقد كل عامين في باريس او في احدى العواصم الافريقية حيث احكمت فرنسا سيطرتها على هذه الدول من خلال انشاء المنظمة الفراذكفونية و التي تم الاعلان عنها رسميا في 1970 بمفهوم جديد هو وكالة التعاون الثقافي و الفني للتبادل الثقافي مع الحكومات و اعتبر يوم تأسيسها بمثابة اليوم العالمي للفراذكفونية -20 مارس- وسعت من خلالها نحو توثيق الروابط الثقافية و الدبلوماسية و الاقتصادية و غيرها, و محاولة التصدي للغة الانجلوفوذية, و قد استمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها من خلال غرس الثقافة و اللغة الفرنسية, اذ تحولت هذه اللغة كلغة رسمية لدى بعض الدول اللكثر استعمالا لها و عملت على تعليم و نشر اللغة الفرنسية فقط دون منازع, كما عملت على انشاء المراكزالثقافية و المدارس و الجامعات في الدول الافريقية, و استخدام الطلبة الافارقة في الدراسة و اقامة محطات البث الاذاعي.

المبحث الثاني: اهداف و ادوات السياسة الخارجية الفرنسية في افريقيا.[1]

ان الارتباط التاريخي الذي يجمع فرنسا بمستعمراتها الافريقية و كذا المصالح الاستراتيجية لها في هذه المنطقة, هما م اجعلا فرنسا حاضرة دائمة في مناطق الصراع و التوتر داخل القارة الافريقية و الذي يمتد لسنوات عديدة, فالانقلاب الامني نتيجة للدخول الحاصل على مستوى الانظمة السياسية لتلك الدول ادى الى ولادة خلايا متشردة تنشط و تنسق مع خلايا اخرى في الصحراء و في الساحل الافريقي و التي تساعد بعضها ماديا و معنويا و هو ما الزم فرنسا تكثيف دورها العسكري خاصة مع تهديد و تعدي تلك الجماعات على السفارات الاجنبية و المنظمات الغير حكومية و المصالح التجارية و ايضا الرعايا الفرنسيين في افريقيا, و قد ظلت منطقة الساحل الافريقي تحظى بمكانة كبيرة لدى فرنسا و يرجع هذا الى ظهور حركات الاسلام السياسي المعتدلة و المتشددة و الى رغبة الدول الكبرى في الاستفادة القصوى و الثروات الطبيعية في تلك المنطقة بما في ذلك اليورانيوم الذي يستخدم في انتاج الطاقة النووية بالاضافة الى الثروات الطبيعية كالماس و الذهب و النفط و على هذا عملت فرنسا على اعادة بعث تواجدها العسكري في المنطقة هادفة من وراء هذا البعث توفير فرص

[1] - نفس المرجع، ص ص..40 38.

وجود جيد لفرنسا مكنها من السرعة في الانتشار و الاحتواء لمواجهة تهديدات تمس مصالحها الاستراتيجية, و التي تدعي فرنسا في سعيها نحو الحفاظ علىها مجموعة من الذرائع كالحرب على الارهاب و التدخل الانساني و المشاريع الاقتصادية و المنظمات الثقافية, و عند الحديث عن سياسة فرنسا في القارة الافريقية فقد خضعت على محدد المصالح, و التي تتحدث بدورها في مجالات هي المصالح السياسية و المتشكلة في استمرار الهيمنة الفرنسية على القارة الافريقية و هذا ما يعود عليها بالنفع لحصولها على تأييد افريقي داخل الامم المتحدة يضمن لها استمراراها كقوة دولية كبرى داخل >>> الدولي, المصالح الاقتصادية و التي تتمثل في البحث عن مواد اولية لتنمية الصناعة الفرنسية و كذا البحث عن اسواق لبيع السلع الفرنسية و ايضا المصالح الاستراتيجية المتمثلة في الوصول الى الموارد الطبيعية و السيطرة على المواقع الاستراتيجية كقاعدة جيبوتي المراقبة للمدخل الجنوبي للبحر الاحمر و الحفاظ على استقرار الانظمة السياسية الافريقية و زيادة العلاقات مع اكبر عدد من الدول الافريقيةّ, و قد حاولت التطرق في هذا الفصل على الادوات التي تعتمدها فرنسا في تحقيق اهدافها في القارة الافريقية و في منطقة الساحل الافريقي بشكل خاص.

المطلب الاول: آليات السياسة الخارجية الفرنسية في افريقيا .

لقد اعتمدت فرنسا على حملة من الادوات المتباينة و المختلفة في خطوتها نحو تحقيقها و الحفظ عليها, بين ادوات اقتصادية و اخرى عسكرية و اخرى ثقافية, محاولة بذلك الحفاظ على دورها ضمن المجتمع الدولي و على مكانتها الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الامن و القدرة النووية و ايضا مشغلة دعامة الاتاحد الاوروبي بما انها احد الاعضاء المؤسسين لهذه المجموعة.[1]

اولا: الاليات العسكرية.

عمدت فرنسا الى التعاون مع مستعمراتها القديمة و هذا عن طريق حملة من الاتفاقيات الثنائية و الجماعية, حيث كانت تتجه هذه الاتفاقيات نحو ثلاث مجالات, حيث في الفترة الاولى التي اعقبت استقلال تلك البلدان عمدت فرنسا على انتقال السلطة العسكرية منها الى الحكومات المستقلة الجديدة بعد انسحاب جزء من القوات الفرنسية من تلك البلدان, ثم فيما بعد تعقبها تقديم فرنسا المساعدة في انشاء و تطوير القوات

[1] - محمد مويسي .أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، مرجع سابق الذكر، ص.23

المسلحة في الدول الافريقية المستقلة عن طريق التدريب و السلاح, و اخيرا عمدت فرنسا الى تقديم المساعدات العسكرية المباشرة لتلك الدول في حال خطر مهما كان نوعه داخلي او خارجي, كما ان انهيار الثنائية القطبية بانهيار الاتحاد السوفياتي و انتهاء الحرب الباردة و ما تبعه من انهيار للانظمة الاشتراكية و الاتجاه نحو القطاع الديموقراطي و تعزيز حقوق الانسان كان له الدور الكبير في تقليص بسط فرنسا لنفوذها في القارة, وقد انتهجت فرنسا سياستين او نهجين فاعتمدت على قضايا تحرير الرهائن و تهديد الجماعات الارهابية لذرائع تطرحها لتبرير تدخلاتها العسكرية داخل القارة, و زيادة مستوى تأثيرها على الساحة الدولية و هو ما اطلق عليه كنوع من النهج السياسي, اما عن نهجها الاقتصادي فالازمة التي شهدها العالم عززت من تواجدها العسكري في القارة من اجل حماية مصالحها الاقتصادية و تحقيق مكاسب اقتصادية اخرى, اذ تعتبر القارة الافريقية مصدرا غنيا بالمواد الاولية و الخاصة التي تعتمد عليها فرنسا في صناعاتها, كما ان القارة تعتبر من اهم الاسواق التي تملؤها الصناعة الفرنسية اذ تصدر نحوها 25 % من بضائعها, و رغم انسحابها من مستعمراتها الا انها تملك رقما قياسيا لا تضاهيه في اي دولة اخرى من عدد المعاهدات التي تخول لها حق التدخل العسكري في بعض دول القارة, اذ شارك و تتشارك في 122 اتفاقية تعاون و دفاع عسكري على امتداد قارة افريقيا, وقد وصل عدد قواعدها العسكرية فيها في ستينات القرن الماضي 100 قاعدة عسكرية و حاليا تمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية ثابتة في القارة, و تتواجد بأحجام مختلفة في دول افريقية في (السنغال, الغابون, ساحل العاج) و في جيبوتي و في افريقيا الوسطى و في التشاد, بينما تتواجد بأحجام مفغيرة في النيجر و موريطانيا و في تصريح لمدير التعاون العسكري و الدفاع في السنغال أوضح ان المؤسسات الافريقية هي التي طلبت من فرنسا اعادة تنظيم قواتها العسكرية لمواكبة التطورات, فادارة التعاون العسكري الفرنسي تصنع ميزانية 80 مليون يورو اي ما يعادل 80 % من ميزانيتها لافريقيا, و لضمان مزيد من الفاعلية و التعاون و الجاهزية نحو مواجهة الجماعات الجهادية في المنطقة اعادت فرنسا توزيع قواتها في دول الساحل في مطلع 2014 هناك قواعد تضم جنودا فرنسيين في مالي و النيجر و التشاد, بينما تتمركز القاعدة التوجيشية في ساحل العاج, و القوات الخاصة في بوركينافاسو بالاضافة الى القواعد الستة.[1]

[1] - نفس المرجع، ص.26.

لقد وجدت فرنسا نفسها مضطرة لمواجهة التكالب الذي تتهدد مناطق نفوذه من قبل القوى الاقليمية و الدولية الصاعدة و هو ما حدث حيث عمدت الى التدخل العسكري كرد فعل عن تلك التحركات الخارجية تحت ذريعة حماية الرعايا الفرنسيين او محاربة الجامعات الانفصالية و المتمردين في تلك البلدان, او تتدخل تحت الذريعة الديموقراطية مثلما كان الامر في ليبيا, او القضاء على المتمردين في مالي تحت حجة تهديدهم للامن الوطني المالي, ساحل العاج و بعد الازمة العميقة التي ادت الى نشوب حرب اهلية بين الخصمين اللدودين "لوران تبانغو" و "الحسن واتارت" ارسلت فرنسا قواتها للتدخل العسكري فيها, و في افريقيا الوسطى تدخلت سنة 2013 على أثر الانقلابات العسكرية في المنطلقة فأرسلت نحو 1600 من جنودها مدعومة بمشروع قرار الامم المتحدة القاضي بارسال قوة دولية لهذا البلد, و في رواندا قدمت فرنسا دعمها لقبيلة >>< و التي اسفرت عن مجازر كثيرة و عن تشريد مليون لاجئ, اما عن النيجر فقد بدأ التدخل الفرنسي فيها سنة 2014 اثر تهديد الجماعات الجهادية لمصالحها الفرنسية الاقتصادية و الاستراتيجية و هجوم احد الجماعات على منجم اليورانيوم و الذي يعد الممول الاول و المصادر الاكبر لطاقتها النووية فاقامت قواعد عسكرية و في 2015 قامت باول انزال بعد عملية مالي لصد هجوم الجماعات الارهابية و حفظ أمن النيجر و افريقيا و بالتالي امن فرنسا.

ثانيا : الاليات الاقتصادية : و قد عمدت فرنسا الى الاعتماد الى التجارة البينية دول القارة و تقديم الاستثمارات و كذا جعل المنطقة منطقة للفرنك الفرنسي دون اغفال دور المنظمات الاقاتصادية الاقليمية.

1- التجارة البينية: حيث بذلت فرنسا مجهودات جبارة لاستمرار العلاقات بأروبا مازالت فرنسا المستورد الاول للمواد الخام في بعض الدول الفرانكفونية و المصدر الاول للسلع المصنعة لكن تجدر الاشارة الى الانحصار الذي شهده الدور الانصاري لفرنسا في الأونة الاخيرة.[1]

2- الاستثمارات الفرنسية في القارة: خاصة في الكوت ديفوار و الغابون اللتان لا رؤوس الاموال الفرنسية من اهم الاستثمارات الاجنبية فيها, كما نذكر المشروعين المهمين >>< لها اهمية اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال و موريطانيا و اللذان تمخضا اشتراك الخبرة و التكنولوجيا و الاموال الفرنسية في ذلك و هما: مشروع

[1] - AREVA NC NIGER: NEW MINING PROJECTS" *AREVA*, consulté le 27 avril 2017-05-08.

استصلاح الاراضي في نهر السنغال و ايضا مشروع استخراج الحديد في موريطانيا, و تعتمد فرنسا على خبرتها من اجل تنمية هذه المستثمرات بحكم معرفتها القديمة للاسواق الافريقية و باحتياطها و اذواقها.

3- منظمة الفرنك الفرنسي: و قد تم تقسيمها الى ثلاث مناطق فرعية و لكل منطقة بنك مركزي, لدول غرب افريقيا, و البنك المركزي لجذر القمر و تتشارك فرنسا في اتخاذ القرارات المالية في هذه المناطق, كما عمدت الى تسهيل هوية التحويل من الفرنك الافريقي الى الفرنك الفرنسي و منه الى العملات العالمية الاخرى كما يسمح هذا النظام لدول المنطقة التعامل بالعملة الاجنلية الاخرى مقابل هذا تلزم فرنسا البنوك الافريقية ايداع 65% من اموالها في الخارج و على هذا تضمن فرنسا سيطرتها على ثلثي اموال منطقة الفرنك الافريقي مما يعني سيطرتها على جزء كبير من التجارة البينية بينها و بين الدول الافريقية, عمدت ايضا الى دعم و تفعيل حركة انتقال رؤوس الاموال من الدول الافريقية الى فرنسا و العكس و تنسيق خروجها من خارج فرنسا و الدول الافريقية.[1]

4- المنظمات الاقتصادية الاقليمية: و تفيد هذه المنظمات الوجود الفرنسي من >>>فهي تشترك مع فرنسا في تحمل اعباء الاموال الطائلة التي تكلف فرنسا في المنطقة, و من ناحية اخرى تستمر فرنسا في التأثير المباشر على اقتصاد هذه الدول و عليه تحقق فرنسا هدفها في تقليل النفقات دون الانقاص من مصالها الاقتصادية في المنطقة.

5- شبكة المواصلات بين فرنساو افريقيا: حيث انشأتها فرنسا لربط الاجزاء المختلفة للقارة ببعضها البعض و كذا ربطها مع فرنسا و تنقسم الى خطين: خط طيران يربط بين الشرق و الغرب, وآخر بين الشمال الجنوب و يتفرع عن هذان الخطان خطوط غرعية إذ تعتبر العلاقات الفرنسية الافريبقية المجال الذي تتميز فرنسا فيه فهي تغوص بعمد في المجتمع و هذا عن طريق الاستعمار التقليدي او عن طريق طرح التعاون الثقافي و يحتاج الى اصفاء الصبغة القانونية عليه و عنا تكمن خطورة و قوة العلاقات الثقافيةو الفرنسية متع دول افريقيا, غير ان هذه الميزة بدأت في الانحسار امام المنافسات الانجلوسكونية.

[1] - ابراهيم الهواري، " ماذا يحدث في الساحل الافريقي؟"، مجلة ساسة، العدد 46، نشر في 2015/12/24 ...تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/22 https://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/

الفصل الثاني

الشركات المتعددة الجنسيات: تفاعل عقلاني في الاستراتيجية الفرنسية اتجاه افريقيا النيجر

الفصل الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات: تفاعل عقلاني في الاستراتيجية الفرنسية اتجاه افريقيا النيجر

شَهِدَ العالم مع العقد الأخير من القرن العشرين تحوُّلات كبرى لها عميق الأثر على المجتمع الدولي، وعلى مُجمَل المفاهيم التي كانت سائدة سابقًا، تَرافَق مع تلك التحوُّلات تَنامِي في ظاهرة (الشركات مُتَعدِّدة الجنسيَّات) على الاقتِصاد العالمي، إن التصاعُد السريع لدور الشركات مُتَعدِّدة الجنسيات يُمَثِّلُ الظاهرة الأهم في الاقتِصاد العالمي، وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات ليسَتْ ظاهرة جديدة طارئة، بل هي ذات امتِداد تاريخي يعود إلى مرحلة الاحتِكار في الرأسمالية العالمية بدءًا من الستينيَّات من القرن التاسع عشر، مرورًا بمرحلة الاحتِكارات الدوليَّة كالكارتيلات والتروستات، ومن هذا المنطق ظهرَت الشركات الاحتِكارية وفروعها عَبْرَ العالم بتَدوِيل العمليَّات الاقتِصادية.

وبعد الحرب العالميَّة الثانية تبَلْوَر شكل جديد لتنظيم الإنتاج الرأسمالي عبر أقنية الاستِثمار التي جسَّدتها الشركات مُتَعدِّدة الجنسيات؛ حيث أدَّى تحوُّل الاحتِكارات الرأسماليَّة من الإطار القومي إلى إحداث تغييرات شاملة في الاقتِصاد الرأسمالي وفي العلاقات الاقتِصادية الدولية، إن الحديث عن العلاقات الاقتِصادية الدولية لا يعني فقط العلاقات بين الأُمَم والدُّوَل، وإنما أيضًا الحديث عن الدَّوْرِ المتَنامِي للشركات مُتَعدِّدة الجنسيَّات في توجيه وتحديد مَضامِين هذه العلاقات، وتأثير ذلك على مَسار وأهداف سياسات التصنيع في الدُّوَل المضِيفة للشركات، وكذلك امتِداد نشاطها ليَشمَل دُوَلاً عِدَّة، فهي على استِعداد لنقْل نشاطِها إلى أيِّ بقعة في العالم إذا ما أيقَنَتْ أنَّ فُرَصَ نجاحِها قويَّة دون أيِّ اعتِبار للوطن الأمِّ.

المبحث الاول: الأهمية الجيو-سياسية لدولة النيجر في الاستراتيجية الفرنسية.

المطلب الاول: الجغرافيا السياسية لدولة النيجر.

لعب الموقع الجغرافي دورا كبيرا في تكوين شخصيتها و في تكوين نظامها السياسي, كما كان له موضع قدم في الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسود فيها حيث تتموقع النيجر في غرب القارة الافريقية و من اكبر دول القارة مساحة اذ تتربع على مساحة قدرها 1267000 كلم^2 مساوية بها حجم فرنسا مرتين, تلتقي حدودها مع سبع دول ليبيا , الجزائر, التشاد شرقا, مالي غربا, نيجيريا و البنين جنوبا, بوريكنافاسو في الجنوب الغربي, و على الرغم من عدم توفرها على واجهات بحرية و الذي اثر سلبا على اقتصادها و رفع من تكاليف التصدير و الاستيراد الا ان الموقع الذي تتمتع به جعل منها مسرحا و مفترقا لتقاطع طرق بحرية و التقاء حضارات و ثقافات مختلفة, و جسرا بين منطقة المغرب العربي شمالا و افريقيا السوداء جنوبا, و هذا ما جعلها تتاثر بحضارات و ثقافات مختلفة, و تقع النيجر داخل ثلاث نطاقات مناخية مختلفة, اذ يسود الاقليم الصحراوي في الشمال ثم الاقليم شبه الصحراوي او اقليم الساحل, و في اقصى الجنوب الاقليم المداري الرطب صيفا, و هذا ما جعل تمركز السكان يكون 20% من مساحة البلاد و فقي المناطق الجنوبية اين تتوفر الاراضي الخصبة و توافر المياه على ضفاف نهر النيجر, كما ادى مناخها الحار الجاف لتعرضها لموجات جفاف متلاحقة, مما انعكس بالسلب على الموارد الاقتصادية للبلاد, اذ هاجر السكان الى الدول المجاورة بسبب العجز الغذائي, و عودتهم عند تعرضهم لظروف اقتصادية اسوء, لذا فعودة الطوارق في ثمانينيات القرن الماضي كانت من اهم التحديات التي واجهت استقرار النظام السياسي, حيث انخفضت نسب المشاركة السياسية, و اصبح الغذاء هو الاولوية الرئيسية و الاساسية للمواطن.[1]

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية للنيجر.

اثر الموقع الجغرافي و التضاريس و المناخ و الجفاف على الموارد الاقتصادية و حجمها و كذا على القدرة الاستراتيجية و التوزيعية للنظام, اذ يشغل السكان قطاعا يبلغ اتساعه ميلا على طول الحدود الجنوبية, تتهاطل فيه الامطار السنوية بنسبة 50 سم و التي تعتبر المرتكز الرئيسي للنشاط الزراعي و الرغوي, اذ يشكل العاملون في هذا النشاط حوالي 80% من السكان, كما ان تزايد السكان بنسبة 3% سنويا ادى الى انخفاض حصة

[1] - Buthe Tim ,"**Governance Throught Private Authority: on-State Actors In World Politics**", Journal Of Affairs,Vol.28,N°.1,Fall 2004.

الفرد الناتج القومي الاجمالي من 440 دولار الى 270 دولار, و هذا ما جعل من النيجر من اكثر البلدان فقرا[1].

يعتمد اقتصاد النيجر اساسا على الزراعة و يقوم على انتاج محصول الفول السوداني, ثم حولت اكتشافات اليورانيوم البلاد من اقتصاد يعتمد على انتاج و تصدير الفول السوداني الى اقتصاد يرتكز و يعتمد كليا على اليورانيوم لكن ظل الاقتصاد الوطني معتمدا على السوق الخارجية, و تشديد التاثير بالصدقات الناشئة منها, حيث في تسعينيات القرن الماضي فقد القدرة على الاستمرار في طريق النمو و التحديث و الذي كان منذ بداية صناعة تعدين اليورانيوم في السبعينيات, اذ ادى تدهور الطلب الدولي و الاسعار الدولية لليورانيوم الى تقليص حجم و تنوع الاقتصاد, و ايضا تاثر النشاط الزراعي لمناخ الساحل و موجات الحر و الجفاف المتلاحقة.[2]

و يحتل قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و الصيد 38% الاجمالي الدخل القومي 80% من اليد العاملة, و يحتل القطاع الخدمي(التجارة, الخدمات المالية, الاتصالات, الفنادق...) 44% بينما الصناعة تحتل 18% ولا يتميز القطاع الصناعي عن نظيره في دول غرب افريقيا فهو يعتمد على استخراج الفول السوداني و استخلاص زيته و صناعة جلج القطن و صناعة ضرب الارز و طحن الحبوب, الاسمنت, المنسوجات, بالاضافة الى صناعات صغيرة موجهة لخدمة السوق المحلي. [3]

---

[1] - Améndola (Carmen) & Pereira (Marcelo) (eds)., " who benefits from gm crops? Monsanto and the corporate-driven genetically modified crop revolution", Friends of the Earth International report, issue 110,Nigeria January 2006,p.8. avalaible from: http://www.foe.co.uk/resource/reports/who_benefits_from_gm_crops.pdf.

[2] - عمار حجار، "السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي :إستراتيجية جديدة لإحتواء جهوي شامل"، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جوان2002 ، ص ص.112.

2- نفس المرجع، ص.123.

تعتبر النيجر من دول الساحل الغنية باليورانيوم, الذي ارتبطت الشرعية السياسية للنظام السياسي و كذا قدرته التوزيعية و الاستخراجية باسعاره, فهو يمثل حوالي 50% من الصادرات الاجمالية, حيث تعتبر النيجر من ثالث دول العالم المنتجة له بعد كندا و استراليا, و حقق لها اول توازن في ميزانها التجاري, في سنة 1976, اذ تم اكتشافه في 1958 من قبل وكالة الطاقة الذرية الفرنسية في منطقة الابيز, و اكتكرت فرنسا كل عمليات الانتاج و المبيعات, بينما خضعت الصادرات لنصوص اتفاقيات الدفاع المشتركة بين النيجر و فرنسا.

تتموقع مناجم اليورانيوم غرب جبال الابيز قرابة آرليت و تخضع هذه المناجم لمليكة ثلاث شركات نيجيرية هي SMTT,Somair,Cominais كما يوجد تحالف للشركات الدولية يضم الوكالة التعدينية الحكومية النيجيرية و المستثمرين الاجانب لليورانيوم (فرنسا,اليابان,اسبانيا), لكن تتمير فرنسا بانها من اهم الدول الداعمة لاستخراج اليورانيوم في النيجر من خلال شراء معظم الانتاج و الشراء باسعار مرتفعة عن اسعار السوق الدولية.[1]

المطلب الثالث: التكوين الاثني و التاريخي لدولة النيجر.

1- التكوين الاثني.

الشعب هو احد اركان الدولة, و يبلغ تعداد شعب النيجر حوالي 15 مليون نسمة, وينقسمون الى خمس جماعات رئيسية, الهوسا و النيجيرما, الطوارق و الفولاني و الكالوري و اكبر هذه الجماعات هي الهوسا بنسبة 55.4%, ثم النيجيرما, (الزارما) بنسبة 21% الطوارق بنسبة 3.3% الفولاني او البولو بنسبة 8.5%, الكانوري 4.7%, التوتو 0.4%, و تتمركز الهوسافي سوط جنوب البلاد, منظمون في مجتمعات سياسية صغيرة من اشهر مدنهم , بينما النيجيرما تتمركز في مجتمعات منفصلة على الضفة الغربية لنهر النيجر, اما الفولاني فهم في معظم مناطق سياسية في الابيز, ادار, دامارجو, و اما عن الاغلبية من جماهة الكاتوري فيتمركزون في اقصى الجنوب الشرقي على ضفاف بحيرة التشاد.

2- التكوين التاريخي.

كانت النيجر في القديم جزءا من حضارات و مماليك افريقية, اشهرها مملكة الصنفي, في الشرق امبراطورية البورنو, و ازدهرت مملكة الهوسا على اراضيها مثل كاتسينا و الجويير, اللتان كانتا تتمتعان بنظام انتخابي, في

[1]- محمد دياب ، **عَوْلَمَة الاقتِصاد**، مجلة العربي، الكويت، العدد (494)، كانون الثاني، 2000،ص.24.

عملية اختيار الحاكم, حيث تنتخب لجنة انتخابية مستقلة عن الاسرة الحاكمة و لا ينتمي اعضاؤها لها, و كمثال كانت اللجنة الانتخابية في مملكة الجوبير(مماليك الهوسا) مكونة من الاسرى و العبيد و الاعيان و قادة الجيش, في مملكة كاتسينا (من مماليك الهوسا ايضا) تكونت من الخدم و اسراء الحرب و العبيد, لكن منصب السلطان كان حكرا على الامراء دون عامة الشعب, بينما تحتكر اللجنة الانتخابية الحق الانتخابي.[1]

بقيت هذه مجتمعات اللادولة الى ان تم تقسيمها بفضل القوة الاستعمارية, اذكان الاستعمار الفرنسي السباق في النيجر سنة 1898, مستمرا لمدة عشرين عاما الى ان اخمدت الثورات و خاصةفي منطقة الطوارق, و اسست فرنسا في 1904 اتحاد غرب افريقيا, مضيفة للنيجر الى ساحل العاج و البينين, السنغال و السودان و بوركينافاسو, موريطانيا و تحت ادارة مركزية, و كانت النيجر, ثم اصبحت النيجر مستعمرة فرنسية سنة 1922, اذ فرضت فرنسا الضرائب على الرجال و النساء و الاطفال بداية من سن 12 سنة, و اتبعتها سياسة العمل الاجباري, كما وضع نظاما قضائيا للاهالي مطلقة يدها في اخضاع شعب النيجر.

توجد علاقة ارتباط بين الاندماج الوطني و السياسة الاستعمارية, اذ عمد الاستعمار الفرنسي الى علب دور مهم في تقوية الهيمنةالسياسية لجماعة الرازما مقصيةبذلك الجماعات الاخرى _الهوسا و الطوارق_ مرسخة شعورها بالتهميش السياسي و تسعى دائما الى التغيير السياسي, و قد تبنت الزارما الاتجاهات الفرانكفونية و تعاون مع الفرنسيين من اجل الحصول على الدعم ضد الطوارق و الفولاني, مساعدة الفرنسيين ايضا على اخضاع المناطق الاخرى.

يعتبر التوتر الاثني بين الهوسا و الزارما نتاج السياسة الفرنسية حيث عمدت فرنسا الى التقليل من قيمة الزعماء التقليديين و هذا من خلال انهاكهم بالضرائب, و استعان بعملاء و زعماء الزارما و عززت من سلطتهم فهم على سبيل المثال لم يمانعو تدريس ابنائهم في المدارس الفرنسية عكس الهوسا و الطوارق.

عمقت سياسة الاصلاح الفرنسية التي ادخلتها في عام 1946 من الاختلافات الاثنية, حيث وسعت المشاركة السياسية للمستعمرات باختيار ممثلين لهم في الجمعية الوطنية الفرنسي, و تشكيل المجالس المحلية, و وسمحت بالتغذية الحزبية و الانتخابات, قبرز الحزب التقدمي النيجيري و اغلذي تمركز في مناطق الزارما,و الحركة الاشتراكية الافريقية في 1956 من منطقة الهوسا شرقا, وبفعل الضغوط الفرنسية تشكلت الحركة

[1] - سيد اعمر ولد شيخنا، النيجر.. ثروات في مهب الصراعات الدولية، مقال نشرة بقناة الجزيرة على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26

الاشتراكية كحليف للفرنسيين حيث كان من المستحيل قيادة او انجاح سياسة مخالفة الاستعمار الفرنسي, و تمتعت هذه الحركة بشعبية كبيرة في منطقة الهوسا مطافعة عن مصالحهم, و منه فقد ولدت هذه السياسة صراعا على السلطة بين الهوسا و الزارما.[1]

فازت الحركة الاشتراكية باولى انتخابات الجمعية الوطنية بفعل بفعل دعم الادارة الفرنسية في 1957, ولكن موقف ديجيبو بكارى من استغناء استراتيجية النيجر لفرنسا سنة 1958 و هو زعيم الحركة, بعد ا ندعى شعب النيجر بعدم التصويت بنعم لاستمرار هذه الشعبية, افقده الدعم الفرنسي, و منه استغلت القوى السياسية الاخرى هذا الموقف و عمدت الى تكوين تحالفات سياسية ضده, حيث قاد الحزب التقديمي النيجيري هذا التحالف مع حزب الاتحاد النيجيري الفرنسي و الجبهة الديموقراطية النيجيرية و مؤسسة الزعماء التقليديين و تكتلت في الاتحاد من اجل المجتمع الفرانكفوني الافريقي, اذا استطاع هذا التحالف الحصول على اغلبية المقاعد و فيها بعد اصبح زعيم الحزب التقدمي النيجيري رئيسا للوزراء في 1958 ثم عمد الحزب التقدمي الى ايقاف نشاط الحركة الاشتراكية و اقصائها من المارکة السياسية و حل نواب الحزب مكان النواب الحركة في الجمعية الوطنية و انفرد الحزب التقدمي كقوة سياسية مهيمنة, و فقدت الهوسا فرصتها في حكم البلاد مستعيدة جمعاة الزارما هيمنتها السياسية و مستمرة فيها لمدة ثلاثين عاما, 1993 و ثبتت الجمعية الوطنية اول دستور للنيجر في 1953 من خلال الجمعية ينتخب رئيس الوزراء و يمكن للجمعية الوطنية اقالة الحكومة و عقد انتخابات جديدة عن طريق التصويت و هذا بسحب الثقة باغلبية الثلثين وفقا للمادة (29) من هذا الدستور (8), و قد وضع نظام لها خاضع لاشراف الادارة الفرنسية, اذ تمركز السلطة في البرلمان, و السلطة التنفيذية خاضعة و تابعة للسلطة التشريعية, اذ يعمد البرلمان الى اقالة الحكومة و تعيينها, و لفيس للحكومة الحق في ظل البرلمان, و رئيس مجلس الوزراء هو قائد الدولة, يرشح من طرف رئيس الجمعية الوطنية بموافقة الاغلبية البرلمانية.

بناء على ما سبق يتاتي لنا اهمية المكون الاثني و التاريخي في بناء هوية المجتمع المجتع النيجيري, اذ لعب الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في ظهور و بروز دولة النيجر بحدودها الحالية, كما كان له يد في نفوذ جماعة الرازما و سيطرتها على الحكم لمدة طويلة.[2]

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات: الاستعمار الاقتصادي الجديد بالنيجر.

[1] - نفس المرجع

[2] - نفس المرجع

المطلب الاول: خصائص الشركات متعدِّدة الجنسيَّات

تتميَّز الشركات متعدِّدة الجنسيَّات عن بقيَّة الشركات والمؤسَّسات العامِلَة في الاقتِصاد العالمي بسِمات وخصائص عديدة تتمثَّل بالآتي:

أ- اتِّساع الرقعة الجغرافية لنشاطاتها:

تتجسَّد أهميَّة هذه السِّمَة لدى الشركات متعدِّدة الجنسيَّات من كونها تُسهِم في صِياغة ورسم الإستراتيجيَّات على صَعِيد العالم، ومن ثَمَّ تحديد الكميَّات والنوعيَّات التي تنتج عالميًّا، وفي ذات الوقت تهدف إلى تحقيق إستراتيجيَّة تؤمن الإمدادات، وتُحافِظ على تقييم المستثمِرين للشركة الذين قد يَتأثَّر موقفهم نحوها نتيجة توقُّف بعض أنشطتها في ميدان الاستِكشاف أو الإنتاج أو النقل في منطقة ما لسببٍ أو لآخر، كلُّ ذلك يدفع بها إلى السعي للانتِشار في عشرات الدُّوَل بحثًا عن ميزة نسبيَّة في أيِّة دولة. 1

وتُشِير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الشركات متعدِّدة الجنسيَّات يُناهِز (65) ألف شركة، وقرابة (850) ألف شركة أجنبية مُنتسِبة لها في شتَّى أرجاء العالم، أغلبها في الدُّوَل المتقدِّمة صناعيًّا فهي موطن لنحو (50) ألف شركة؛ أي: ما يُناهِز 77% من إجمالي الشركات مُتَعدِّدة الجنسية في العالم، أمَّا بقيَّة دُوَل العالم فهي موطن لأكثر من (15) ألف شركة تُمثِّل ما نسبته 23% من تلك الشركات، وحصَّة الدُّوَل النامِيَة (9246) شركة 65% منها تركَّزت في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، و28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 5% غرب آسيا، 2% في إفريقيا.

ويتَّخذ نحو 90% من أكبر 100 شركة متعدِّدة الجنسية غير مالية في العالم من حيث الأصول الأجنبية - مقرَّه في الثالوث المهَيمِن على الاقتِصاد العالمي (الولايات المتَّحدة الأمريكية، الاتِّحاد الأوروبي، اليابان)، ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعِدَّات الكهربائية والإلكترونيات والسيارات وصناعة استِكشاف النفط وتوزيعه، والجدول التالي سيَعرِض مؤشِّر الانتِشار الجغرافي لأكبر 100 شركة مُتَعدِّدة الجنسية خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

الجدول (1)

2- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، الخشالي، منجد عبداللطيف، **"مقدمة في المالية الدولية"**، دار المناهج، عمان، 2007، ط1، صص227، 226.

مُؤَشِّر الانتِشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعدِّدة الجنسيَّات

الإقليم	عدد الشركات		مؤشر الانتِشار الجغرافي %	
	1990	2000	1990	2000
الاتِّحاد الأوروبي	48	49	7 ،56	1 ،67
أمريكا الشمالية	30	25	2 ،41	9 ،62
اليابان	12	16	5 ،35	9 ،35
الدُّوَل الصناعية الأخرى	10	5	0 ،73	3 ،51
الدُّوَل النامِيَة	-	5	-	5 ،48

Source:UNCTAD، World Investment Report، Geneva، 2002. P93.

مُؤشِّر الانتِشار هذا يُشِير إلى أنَّ الشركات التي تعود للاتِّحاد الأوروبي هي الأكثر انتِشارًا من نظيراتها؛ حيث وسَّعت هذه الشركات من عمليَّات الدمج والتمليك في الولايات المتَّحدة ودُوَل أمريكا اللاتينية، ودُوَل حوض البحر المتوسِّط، في الوقت الذي تحتَفِظ به الولايات المتَّحدة بانتِشار واسع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وقد عبَّر عن هذه الخاصيَّة المدير التنفيذي لشركة (سيمنز للاتِّصالات الألمانية) عندما قال: "نحن نملك تمثيلاً وحضورًا في أكثر من 190 دولة"[1].

وكذلك نجد شركة (ABB) السويسرية تُسَيطِر على (1300) فرع تابِع مُنتَشِر في العالم، منها (130) شركة في دُوَل العالم الثالث، و(41) شركة في دُوَل شرق أوروبا، والباقي في دُوَل العالم المتقدِّم[2].

ب- كِبَر حجم الشركات وضخامته[3]:

تُعَدُّ ضخامة حجم الشركات متعدِّدة الجنسيَّة أحد أهم الخصائص المميِّزة لتلك الشركات، ويُمكِن الاستِدلال على ذلك من خلال المؤشِّرات التالية:

1- مؤشر حجم المبيعات:

1- بوكسبرغر، جيرالد، كيلمنتا، هارلد، "الكذبات العشر للعولمة"؛ ترجمة: عدنان سليمان، دار الرضا، دمشق، 1999، ص21.

2- عبدالحميد، عبدالمطلب، "النظام الاقتصادي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص150.

3- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، "مقدمة في المالية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص230- 233.

يُعتَبَر حجم المبيعات السنوية للشركات متعدِّدة الجنسيَّات من أهمِّ المؤشِّرات المعبِّرة عن ضخامة هذه الشركات، ويبيِّن الجدول التالي حجم مَبِيعات أكبر عشر شركات عالميَّة على المستوى الدولي.

الجدول (2)

أكبر عشر شركات عالمية مُرتَّبة حسب المبيعات لعام 2004 (مليون $)

اسم الشركة	البلد الأم	الصناعة	حجم المبيعات
إكسون موبيل	الولايات المتَّحدة الأمريكية	البترول	291252
بريتش بتروليوم	المملكة المتَّحدة	البترول	285059
رويال دتش، شل	المملكة المتَّحدة	البترول	265190
توتال	فرنسا	البترول	152353
جنرال موتورز	الولايات المتَّحدة الأمريكية	السيارات	193517
فورد	الولايات المتَّحدة الأمريكية	السيارات	171652
تويوتا	اليابان	السيارات	171467
جنرال إلكتريك	الولايات المتَّحدة الأمريكية	الإلكترونيات	152866
فودافون	المملكة المتَّحدة	الاتصالات	62494
فرنس تيليكوم	فرنسا	الاتصالات	58545

Source:UNCTAD، World Investment Report، New york، 2006 ، P280.

يتَّضح لنا من الجدول السابق أنَّ الشركة الأولى العالمية في حجم المبيعات هي الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) والتي بلغت مبيعاتها (291252) مليون$، وبلغت احتِياطاتها النفطيَّة 12، 312 مليون برميل، وأصولها نحو (143) مليار$، وعائداتها لعام 2005 نحو 88 مليار$، ثم تَلِيها (بريتش بتروليوم) البريطانية و(رويال دتش شل)، وهكذا نرى أن أكبر الشركات متعدِّدة الجنسيَّات مَبِيعًا في العالم هي شركات نفطية عملاقة وتابعة للدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، فرنسا).

2- مؤشِّر حجم الإيرادات:

يَعكِس هذا المؤشِّر القوَّة الاقتِصاديَّة التي تتمتَّع بها هذه المؤسَّسات، والتي جعَلَها تؤثِّر في العديد من القرارات التي تُتَّخذ بشأن الاقتِصاد العالمي في أروقة العديد من المؤسَّسات الاقتِصادية الدولية، وشَهِد المؤشِّر تطوُّرًا ملحوظًا خلال العُقود الأخيرة ويُوَضِّح الجدول التالي أكبر الشركات الدولية في العالم عام 2003، والمصنف على أساس حجم الإيرادات المحقَّقة.

الجدول (3)

الشركات الدولية مرتَّبة حسب حجم الإيرادات عام (2003) (مليون$)

الترتيب	اسم الشركة	الدولة	الإيرادات
1	وول مارت	الولايات المتَّحدة الأمريكية	246525
2	جنرال موتورز	الولايات المتَّحدة الأمريكية	186763
3	إكسون موبيل	الولايات المتَّحدة الأمريكية	182466
4	مجموعة شل	هولندا	179431
5	BA	المملكة المتَّحدة	178721
6	فورد	الولايات المتَّحدة الأمريكية	163871
7	دايملر كرايزلر	ألمانيا/ الولايات المتَّحدة الأمريكية	1 ،141421
8	تويوتا	اليابان	2 ،131754
9	جنرال إلكتريك	الولايات المتَّحدة الأمريكية	131698
10	ميتسوبيشي	اليابان	1 ،109386

Source، UNCTAD، World Investment Report، New york، 2006، P28.

يُوَضِّح الجدول السابق حجم الإيرادات الضخم الذي تُحَقِّقه الشركات الدوليَّة، كذلك ملاحظة أن مُعظَم تلك الشركات تنتَمِي إلى الدُّوَل المتقدِّمة.

3- القيمة المضافة للشركات:

في أغلب الأحيان تكون أكبر من القيمة المضافَة للدول (الناتج المحلي الإجمالي)، كما موضَّح في الجدول التالي[1]:

الجدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي للدول والقيمة المضِيفة للشركات لمجموعة مختارة لعام 2000 (مليار$)

الترتيب	الدولة/ الشركة	القيمة المضافة
1	اكسون موبيل	63
2	باكستان	62
3	جنرال موتورز	56
4	بيرو	53
5	الجزائر	53
6	هنغاريا	46
7	فورد موتورز	44
8	ديملر كرايسلر	42
9	نيجريا	41
10	جنرال إلكتريك	39
11	تويوتا موتورز	38
12	الكويت	38
13	رومانيا	37
14	رويال داتش/شل	36
15	المغرب	33
16	أوكرانيا	32
17	سيمنز	32
18	الجماهيرية العربية الليبية	31

(1) الفرجاني، سالم أحمد، "العولمة والدول النامية من منظور استثماري"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص87- 88.

يتَّضِح من الجدول السابق - والقائمة تَطُول - كيف أنَّ القيمة المضافَة لشركة (إكسون موبيل) أكبر من اقتِصاد باكستان، وكذلك أكبر من اقتِصاد أوكرانيا والجماهيرية الليبية مجتمعتين، وبذلك يتَّضح لدينا من هذه المؤشِّرات الثلاثة (المبيعات، الإيرادات، القيمة المضافة)، وجداولهم أن هذه الشركات ذات إمكانيَّات وطاقات ضخمة ونفوذ اقتِصادي ومالي كبير في العالم.

ج- التفوُّق والتطوُّر والتكنولوجي:

تُعَدُّ الشركات متعدِّدة الجنسيَّات مصدرًا أساسًا لنقْل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصِّصة، الأمر الذي يُسهِم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدُّوَل المتقدِّمة، وإن قوَّة الشركات مُتَعدِّدة الجنسيَّات تَكمُن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعًا احتِكاريًّا تستغلُّه إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، إن احتِكارها هذا يمكِّنها من استِغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوَّتها المالية[1].

وفي ميدان الثورة العلمية والتكنولوجية فإن الشركات متعدِّدة الجنسيَّات لا تُهَيمِن فقط على أحدث الميادين التي من المؤمَّل أن تتطوَّر فيها التكنولوجيا، عن طريق استثماراتها الهائلة في نشاط البحث العلمي والتطوُّر التكنولوجي؛ مثل الصناعات الإلكترونية والنووية والكيمائية والعسكرية، بل تُهَيمِن أيضًا على الميادين المتقدِّمة والتكنولوجيا القائدة؛ ممَّا يُعطِيها القدرة على التحكُّم بالتقانات المنسابة من الدُّوَل المتطوِّرة تقنيًّا إلى الدُّوَل الفاقدة لها[2].

إن التطوُّر التكنولوجي يُعتَبَر العمود الفقري في احتِكار الشركات للتكنولوجيا، ويحتاج إلى تمويل ضخم؛ ولذلك نرى حصول بعض التحالُفات بين الشركات متعدِّدة الجنسيَّات في مجال البحث والتطوير، من الأمثلة الواضحة على هذا التعاون هو التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتِّصالات الذي تشتَرِك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تُنتِج الحاسبات الآليَّة، وهي بول الفرنسية وتيل البريطانية، وسيمنز الألمانية[3].

د- تنوُّع نشاط وإنتاج الشركات:

1- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، "الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي"، مطابع أديتار، كاليارى، إيطاليا، 2000، ص53.

2- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، "مقدمة في المالية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص234.

1- عبدالحميد، عبدالمطلب، "النظام الاقتصادي العالمي" مرجع سبق ذكره، ص152.

إن انتِهاج الشركات لسياسة التنويع في نشاطاتها يُعطِي خاصيَّة مميِّزة؛ حيث كان بداية نشاط هذه الشركات في القطاع الاستخراجي والتحويلي، ثم عملت في الصناعات التي تستلزِم خبرة تكنولوجية متقدِّمة؛ مثل: صناعات الحاسبات الآلية والأدوية، والاتِّجاه العصري لها اتَّسم في السيطرة على أسواق النقد العالمية عن طريق إنشاء سلسلة من المصارِف وفروعها تُسَيطِر على المدَّخرات للتحكُّم في اتِّجاه الاستثمارات، وبصفة عامَّة فإن المجال المفضَّل حاليًّا للشركات هو قطاع الخدمات.

إن السبب الرئيس في انتِهاج الشركات هذه السياسة هو رغبتها في تقليل احتِمالات الخسارة في نشاط معيَّن وتحقيق الربح في أنشطة أخرى، ويُسَمَّى ذلك إحلال وفورات الحجم؛ فمثلاً شركة (ميتسوبيشي) لها عددٌ من الشركات مختلفة في أنشطتها كميستوبيشي للسيارات، ميتسوبيشي للكهرباء، ميتسوبيشي للكيمياويات، ميتسوبيشي المصرفية، ميتسوبيشي للمواد، بنك ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، كذلك شركة (تايم وارنر) تعمل في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام إلى استديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN[1].

وتشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن الشركات الخمس الأولى من بين المائة شركة متعددة الجنسية الكبرى، تنتج في المتوسط(22) سلعة مثل شركة جنرال موتورز التي تنتج قاطرات وسكك حديد وثلاجات وسيارات مختلفة الأشكال[2]، وهذا يدلُّ على عدم وجود ترابُط بين تلك المنتجات.

- السعي لإقامة تحالُفات إستراتيجيَّة:

تُحاوِل الشركات متعدِّدة الجنسيَّات دائمًا المحافظة على علاقات التكامُل والتنسيق فيما بينها، وذلك لكي تستفيد كلُّ واحدة من المزايا الخاصَّة التي بحوزة الأخرى؛ كالمزايا التكنولوجية، المعرفة الفنية، أساليب التسويق، المهارات الإدارية، ومن أجل ذلك تسعى الشركات إلى الدخول في عمليات الاندِماج[3].

وممَّا لا شكَّ فيه أن هذه الاندِماجات كان لها أثر كبير في اتِّساع نِطاق الشركات متعدِّدة الجنسيَّات، وسنتطرَّق لبعض حالات الاندِماج التي تمَّت[4]:

2- عبدالله، إسماعيل صبري، "الكوكبة"، "مجلة الطريق"، 1997، السنة السادسة والخمسون، العدد4، ص55.

3- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، "مقدمة في المالية" مرجع سبق ذكره، ص235.

1- عبدالحميد، عبدالمطلب، "النظام الاقتصادي العالمي" مرجع سبق ذكره، ص152.

2- حاتم، محمد عبدالقادر، "العولمة ما لها وما عليها"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005، ص308- 313.

1- عام 1999 قامت شركة (IBM) للحاسوبات بالدخول في اتِّفاق شراكة مع شركة (DELL) التي تعمل بنفس المجال بموجَبه تُوافِق على إمداد شركة (IBM) بمكوِّنات الأجهزة لمدَّة 7 سنوات، مُقابِل (16مليار$).

2- عام 1999 تَمَّ الإعلان عن دمْج مجموعتي الاتِّصالات (دويتش تيلكوم الألمانية وتيليكوم الإيطالية) في صفقة قيمتها (82 مليار جنيه استرليني).

3- في العام نفسه قامت مجموعة (فولفو السويدية للسيارات) بشراء منافستها (سكانيا) السويدية لصناعة الشاحنات مقابل (7، 53 مليار$).

4- في آب من العام نفسه قامت شركة (كوكا كولا الأمريكية للمياه الغازية) بشراء شركة (هيلنيك الأوروبية لتعبئة المياه الغازية).

5- عام 2000 قامت مجموعة (ستار كروزس الأمريكية للعبارات) بالاندِماج مع مجموعة (كروز لاين النرويجية).

6- عام 2001 اندمجت عملاقة الاتِّصالات (فودافون) بشركة (ماينسمان)، واندمجت شركة الأدوية العملاقة (سميث كلاين بشام) بشركة (غلاكسو ويلكم).

ي- إدارة الشركات وتنظيمها:

درجت الإدارة في الشركات متعدِّدة الجنسيَّات على مُمارَسة سيطرة مركزية كاملة من الدولة الأم على فروعها المنتشِرة في أنحاء العالم من خلال وحدة اتِّخاذ القرارات ووحدة المعاملات، من خلال وضع خطَّة وبرنامج تسير عليه كلُّ الوحدات الموزَّعة في العالم، والغايَة من ذلك السيطَرة المطلَقة، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت أغلب الشركات بالانتِقال من التنظيم الرأسي إلى التنظيم الأفقي، فأصبح لكلِّ فرع هيكل تنظيمي أفقي بمعنى (استقلالية تنظيمية للفروع)؛ وبالتالي تمتَّع الفروع بمرونة نسبيَّة في علاقتها مع الشركة الأم[1]، ويمكن تحديد العلاقة على مستوى إتخاذ القرار كما يلي[2]:

1- حاتم، طارق، "الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه"، مركز دراسات وبحوث الدول النامِيَة، جامعة القاهرة، القاهرة، 1998، ص121.

2- جيرتمان، ميشتال، "ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية" مرجع سبق ذكره، ص89، 88.

1- **قرارات إستراتيجية:** وهي القرارات التي تحدِّد اتِّجاهات نشاط الشركة وأهدافها وتوفير البدائل التي تواجِه التغيُّر الذي يحدث في البيئة العالمية التي تعمل فيها الشركات، واختيار أفضل البدائل، وهذه القرارات تتَّخذ في الإدارات العليا للشركات.

2- **قرارات إدارية:** وهي التي تنظِّم نشاط مختلف الموظَّفين، أو الموازنة، وهذه القرارات تُتَّخَذ بالتشاوُر بين الإدارة العامَّة وإدارة الفروع الأجنبية.

3- **القرارات الخاصَّة بالعمليَّات:** وهذه القرارات تمتَلِك فيها إدارة الفروع الأجنبية هامشًا معيَّنًا من حريَّة التصرُّف، ولا تتدخَّل فيها الإدارة العامَّة.

المطلب الثاني: الأبعاد العالمية للشركات متعدِّدة الجنسيَّات:

تعود أهميَّة الحديث عن الأبعاد السياسيَّة إلى أن هذه الشركات أصبحت أحد أهم العوامل المؤثِّرة في حركة العلاقات الدوليَّة بشكل عام، والقادرة على تكييف مختلف النُّظُم الاقتِصاديَّة في العالم مع احتياجاتها؛ حيث أصبح العالم - بفضل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتِّصالات - مُتشابِك المصالح كقرية صغيرة، والتداخُل بين السياسة والاقتِصاد حيث لا يمكن الفصل بينهم، وللعوامل الاقتِصادية دور كبير في صياغة الكثير من جوانب الحياة السياسية، إن القرار الاقتِصادي من خلال العمليَّات التي تقوم بها الشركات متعدِّدة الجنسيَّات يُحَدِّد التوجُّهات السياسية للدُّوَل من خلال تعامُله مع تلك الشركات، وتتأثَّر كلٌّ من دُوَل الأم والدُّوَل المضِيفة بتلك الأبعاد السياسية.

أ- الأبعاد السياسية للشركات على دُوَلِها الأم:

1- تعمَل الشركات على أن يكون أصحاب القرار في الدُّوَل الأم مُنتَمِين إلى مجتمع رجال الأعمال وإلى شركاتهم[1].

في دراسة لـ(ريتشارد بارينت) وجد أن 60% من الوظائف العُليَا في وزارات الخارجية والدِّفاع والخِزانة والتجارة والبيت الأبيض في أمريكا، قد شغلت بشخصيات لها خلفيَّة قويَّة في الشركات متعدِّدة الجنسيَّات، وأدلُّ أمرٍ على ذلك قيام الإدارة الأمريكية السابقة على إشعال التوتُّر والحروب في مناطق مختلفة من العالم، لصالح مجموعتي شركات السلاح العالمية وشركات النفط العملاقة، ومُعظَم أعضاء الإدارة الأمريكية ينتمي إلى هذه

1- زرنوقة، صلاح سالم، "الشركات الدولية للتنمية الجوانب السياسية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2002، ص18- 23.

الشركات، فجورج دبليو بوش كان قد عمل قبل وصوله للبيت الأبيض في مجال التنقيب عن النفط في ولاية تكساس، وقد أتى للرئاسة بفضل جهود ودعم شركات النفط والسلاح، إذ بلغت ميزانية حملته الانتخابية (191 مليون$)[1].

وقد قدم رئيس مجلس إدارة شركة (إنرون للطاقة) عام 2000 تبرُّعات تُقَدَّرُ بنحو (146 مليون$) للحملة الانتخابية لجورج دبليو بوش، وغنيٌّ عن البيان أن مُعظَم إدارته تنتمي إلى مجتمع رجال الأعمال، فديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي السابق بوش كان رئيس شركة (هاليبرتون الأمريكية للطاقة) حتى عام 2000، وكذلك عملت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد بوش (كوندليزا رايس) كعضو مجلس إدارة في شركة (شيفرون تكساس)، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق شغل منصب نائب رئيس شركة (ويسترن النفطية)[2] ، أمَّا (ميتشيل دانيلز) رئيس مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية، فقد كان نائبًا لرئيس شركة (إيلي ليبلي)، أمَّا وزير الخِزانة السابق (بول أونيل) فقد جاء من كبرى شركات صناعة الألومنيوم (ألكوا)[3].

2- الشركات متعدِّدة الجنسيَّات التي تستخدم أسلوب الضغط على حكوماتها لكي تحلَّ محلَّها في القضايا التي لا تستطيع فيها الحكومة فرض إرادتها؛ على سبيل المثال نرى أن الولايات المتَّحدة الأمريكية كانت تدعم حكومة طالبان في أفغانستان حتى العام 1997، ويرجع ذلك إلى الضغط الذي مارسَتْه شركة الزيت الأمريكية (UNOCAL) التي كانت قد وقَّعت صفقة مع طالبان لبناء خطِّ غاز كلَّفته (2بليون$)، وخط آخَر لنقل النفط والغاز من تركستان إلى باكستان عبر أفغانستان[4].

كذلك قضيَّة شركة (Chiquita) الأمريكية متعدِّدة الجنسيَّات، عندما قرَّر الاتِّحاد الأوروبي أن يمنح كوتا أقلَّ من 10% للاستيرادات الأوروبية من الموز للشركة؛ لحماية صغار المنتِجين في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة في البحر الكاريبي وأفريقيا، فقامت تلك الشركة بالضغط على حكومتها وإقناعها بأن هذه السياسة تضرُّ بالمصالح الأمريكية، زاعمةً أن أكبر ثلاث شركات للفواكه أمريكيَّة متعدِّدة الجنسيَّات وهي (Chiquita، Dole، Delmonte) ستخسر في السنة الواحدة (250مليون$) إذا نفذ هذا القرار،

2- هيرتس، نورينا، "السيطرة الصامتة"؛ ترجمة: صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 336، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص16.

3- العناني، خليل، "اللوبي النفطي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2006، العدد(164)، ص44.

4- هيرتس، نورينا، "السيطرة الصامتة"، مرجع سابق، ص115.

1- هيرتس، نورينا، "السيطرة الصامتة"، مرجع سابق، ص86.

فقامت الإدارة الأمريكية بالاحتِجاج نِيابَةً عن هذه الشركة لدى منظمة التجارة العالمية، وهدَّدت بفرض عددٍ من الضرائب بمعدَّل مائة في المائة على عدد من المنتَجات الأوروبية[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الشركات تدفع حكوماتها في اتِّجاه الضغْط على الدُّوَل النامِيَة للتوصُّل إلى اتفاقيَّات تتعلَّق بمختلف الأنشطة التجارية بما يخدم مصلحتها، كما حدث أثناء مُفاوَضات التوصُّل إلى اتفاقيَّة (التريبس)[2]؛ من أجل صياغة قواعد صارِمَة لحماية حقوق الملكية الفكرية[3].

3- بُرُوز تجمُّع أُطلِق عليه تسمِيَة (المجمع العسكري الصناعي)[4].

أوجد آيزنهاور[5] هذا المجمع في خطبة تَوَدِيعه لولايته عام 1961، ويُعَرَّف المجمع العسكري الصناعي بأنه: تحالُف بين العسكريِّين والشركات الصناعية بالاستِفادَة من إنتاج وبيع السلاح للحكومة، وتُشَكِّل نفقات الدفاع القسم الأكبر من النفقات العامَّة بحدود 20% من الناتج القومي، وتُقَدَّر قيمة النفقات التي تستَفِيد منها الشركات الصناعية بأكثر من (400 مليار$) سنويًّا، ويبلغ حجم هذا المجمع أو التحالُف أكثر من (240) ألف مؤسَّسة تتعاقَد مع البنتاغون.

وهناك 20 شركة تأخذ القسم الأكبر من العقود، فشركة (لوكهيد مارتن) أكبر الشركات المتَعاقِدة بلغ حجم عقودها عام 1997(18، 5 مليار$)، وقد أحرزت هذه الشركة أكبر صفقة عسكرية في تاريخ أمريكا عام 2001 عندما تَمَّ التوقيع على إنتاج طائرة F- 35، وذلك بقيمة (200 مليار$)، تَلِيها شركة (بوينغ) ثم شركة (رايثيون)، ففي عام 2003 حصلت هذه الشركات الثلاث على عُقُود بقيمة (50 مليار$)، ولقد استَطاعَتْ هذه الشركات أن تَشغَل (32) مركزًا من أهمِّ المراكز في الإدارة الأمريكية والمرتَبِطة بمؤسَّسات الأمن والدِّفاع والسياسة الخارجية.

2- هيرتس، نورينا، "السيطرة الصامتة"، مرجع سابق، ص101.

3- اتفاقية التريبس (TRIPS): هي إحدى اتِّفاقيات التجارة الدولية التي تَمَّ التوصُّل إليها بعد دورة الأوروغواي لمنظَّمة التجارة العالمية ووقَّعتها (125دولة).

4- www.eipr.org/reports/trips05/stud9.html- .

5- حافظ زياد، "المشهد الاقتِصادي في أمريكا وتداعياتها على سياساتها الخارجية"، "مجلة المستقبل العربي"، 2004، السنة السابعة والعشرون، العدد (306)، ص80- 85.

6- دوايت ديفيد أيزنهاور (14 أكتوبر 1890 - 28 مارس 1969): سياسي وعسكري أمريكي، والرئيس رقم 34 في حكم الولايات المتحدة، وتولَّى الرئاسة في الفترة من 1953 إلى 1961، خلال الحرب العالمية الثانية، شغل منصب القائد الأعلى لقوَّات الحلفاء في أوروبا، في عام 1951، أصبح أوَّل قائد أعلى لقوَّات حلف الناتو.

ب- الأبعاد السياسية للشركات على الدُّوَل المُضِيفة وخاصَّة النامِيَة:

1- دفع حكوماتها للتدخُّل السياسي والعسكري المباشر في الدُّوَل النامِيَة لحماية مصالحها، في عام 1954 أسهمت أمريكا في الإطاحة برئيس حكومة غواتيمالا (يعقوب أربنز) بعد أن انتَزَع ملكيَّة 80% من مزارع الموز التي كانت تمتلِكُها شركة الفواكه الأمريكية[1]، كذلك لعبت شركة (ITT) المختلطة العملاقة في إسقاط حكومة الرئيس (سلفادور الليندي) الاشتراكية في شيلي أوائل السبعينيَّات؛ حيث تُظهِر جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي كيف أنَّ (هارولد غرين) الذي كان رئيس شركة (ITT) قد عَرَض على وكالة الاستِخبارات الأمريكية (مليون$) للمُساعدة في قلب حكومة الليندي[2].

وكذلك عند النظر للاحتِلال الأمريكي لأفغانستان والعراق سنُلاحِظ أن أحد الأسباب الرئيسة في حدوث كلتا الحربين، هو تحقيق مصالح شركات النفط الأمريكية العملاقة (أكسون موبيل، شيفرون تكساسو)، من خلال الاستِثمار في نفط بحر قزوين؛ حيث يُقَدَّر الاحتِياطي المؤكد فيه (33) مليار برميل من النفط و600 تريليون قدم مُكَعَّبة من الغاز الطبيعي، ونفس الغايَة في العراق نجد أن الاحتِياطات الهائلة من النفط التي يمتَلِكها جعلت منه وجهة ذات مصلحة كبيرة لتلك الشركات، لتُحَقِّق بذلك سيطرة على ثروات هذه الدولة؛ ومن ثَمَّ التدخُّل في قرارها السياسي[3].

2- قيام الشركات متعدِّدة الجنسيَّات بالتحالُف مع النُّخَب المحليَّة في الدُّوَل المضِيفة؛ هذه النُّخَب قد تكون نُخَبًا سياسية أو رجال أعمال محليِّين، وتقوم الشركات بربط هذه الفئات من المجتمع بمصالحها، ومحاولة استِمرار التحالُف معها عن طريق وسائل متعدِّدة، من أجل إحباط أيِّ قرار يُؤَثِّر سلبًا على تلك الشركات، فمثلاً في عام 1964 عملت أمريكا على تشجيع السياسيين (خوزيه ماغاليس بنيتو) و(أمبيرتو دي ألينكار) اللذَيْن كان يناصرهما الجيش في محاولتهما لقلب الحكومة البرازيل الديمقراطية، والتي كانت تتَّبع سياسات اقتِصادية غير مقبولة لدى واشنطن، وبالفعل تَمَّ فرض النظام العسكري الجديد على البرازيل[4].

1- هيرتس، نورينا، "السيطرة الصامتة"، مرجع سبق ذكره، ص93.

2- جيرتمان، ميشال، "ماذا تَعرِف عن الشركات متعددة الجنسية"، مرجع سبق ذكره، ص194.

3- حمودة، عمرو كمال، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، 2006، العدد (164)، ص50.

1- هيرتس، نورينا، "السيطرة الصامتة"، المرجع نفسه، ص93.

وكذلك عندما ساعدت (CIA) على إسقاط حكومة رئيس الوزراء الإيراني (محمد مصدق) في عام 1953، والتي كانت تُطالِب شركات النفط (الأنجلو - إيرانية) التي سبقت شركة النفط البريطانية (BP) بأن تُعطِي قدرًا أكبر من أرباحها لإيران، وتمَّت المساعدة عن طريق دعمها لشاه إيران (محمد رضا بهلوي) الذي عَمِلَ بعد عودته إلى إعادة التفاوُض حول ترتيبات بلاده النفطية ومنح تَراخِيص العمل لشركات النفط الأمريكية في إيران[1].

3- مُحاوَلة الشركات متعدِّدة الجنسيَّات اتِّباع إستراتيجيَّات مضادَّة لمقاومة السياسات الحكومية في الدُّوَل المضِيفة من خلال[2]:

أ- انتِهاج بعض الشركات لطرق جديدة في تصميم المشروعات، فبَدَلاً من تنفيذها دفعة واحدة، راحَتْ تنفذ المشروع على أساس أجزائه التتابُعِيَّة (الأنشطة التتابعيَّة للمشروع) ليس بقصد تخفيض التكاليف كما هي العادة، بل بهدف إعادة التفاوُض بعد إنجاز كلِّ جزءٍ من المشروع تحت تهديد الانسِحاب منه؛ أي: في حالة عدم استجابة الحكومة لشروطها لا تقوم بتنفيذ الجزء التالي من المشروع.

ب- حاولت الشركات متعدِّدة الجنسيَّات استِخدَام نفوذها وقوَّتها الاقتِصادية والمالية للتأثير في توجُّه حكومات الدُّوَل المضِيفة، فلجأت إلى إستراتيجيَّة تقديم قُرُوض لها؛ لكي تعمل هذه القُرُوض كرادِعٍ مالي ضدَّ أيِّ خرق لاتِّفاقيَّة الاستثمار.

ج- من أحد الإستراتيجيَّات المتَّبَعة حاليًّا قيام الشركات متعدِّدة الجنسيَّات تَجزِئة مُستَودَعاتها الصناعية أكثر من دولة؛ فالشركات اليابانية مثلاً تصنع أجزاء السِّلَع في أكثر من دولة ثم تقوم بشحنها؛ إمَّا إلى اليابان لتجميعها هناك، أو إلى أيِّ بلد للغرض نفسه.

ب- الأبعاد الاقتِصادية العالمية للشركات متعدِّدة الجنسيَّات:

إنَّ ما شهده العالم من تحوُّلات كبرى كان لها عَمِيق الأثر على المجتمع الدولي والنظام الاقتِصادي العالمي، وكان للشركات متعدِّدة الجنسيَّات دور كبير ومُتعاظِم في تلك التحوُّلات فقد رسَّخ وأسَّس لظاهرة العَوْلَمَة بشكل عام، والعَوْلَمَة الاقتِصادية بشكلٍ خاصٍّ كنمطٍ اقتِصادي عالمي جديد، وفرضت تلك الشركات في ظلِّ الوضع

2- نفس المرجع، ص92.

3- عباس، علي، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص142، 141.

الجديد سيطرتها على العالم من خلال سِلَعِها، خدماتها، أموالها، تكنولوجيَّتها، اتِّصالاتها، أنماطها الاستهلاكية؛ ممَّا أعطى أبعادًا اقتِصاديَّة على التجارة العالمية والنظام النقدي العالمي.

أ- التأثير في التجارة العالمية:

ويتمثَّل ذلك التأثير من قِبَل شركة متعدِّدة الجنسيَّات من خلال:

الاحتِكارات والتكتُّلات في الدُّوَل المتقدِّمة[1]:

إن الاحتِكار هو تفاهُم أو تكتُّل مجموعة من الشركات متعدِّدة الجنسيَّات تتَمَركَز، تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة أو تلك، وهذه التكتُّلات أيًّا كانت أشكالها تسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو الحصول على ربح مُطلَق، ويحتلُّ اتِّحاد الشركات متعدِّدة الجنسيَّات مكانة متقدِّمة في اقتِصادات الدُّوَل الأوروبية وأمريكا واليابان، وسنَعرِف بعض هذه التكتُّلات:

أ- في الولايات المتَّحدة الأمريكية:

يُلاحَظ أن الشركات الأمريكيَّة متعدِّدة الجنسيَّات تُسَيطِر على نحو 80% من تجارة الولايات المتَّحدة، حيث يُوجَد حوالي 25 احتِكار يُسيطِر على طاقة إنتاج الفولاذ في أمريكا، اثنين من هذه الاحتِكارات (يونايتد ستيتس ستيل)، ومؤسسة بيت لحم يملكان حوالي 60% من طاقة إنتاج الفولاذ، كذلك نجد في صناعة البترول أنه يوجد أكبر تكتُّل احتكاري هو (ستندر أويل) الذي يضمُّ أكثر من 20 شركة تُسَيطِر على صناعة البترول في أمريكا، وفي مجال صناعة السيارات تُوجَد ثلاث احتِكارات كبيرة هي (جنرال موتورز، فورد، كرايسلر).

ب- في بريطانيا:

يُوجَد الاتِّحاد البريطاني للحديد والفولاذ الذي يضمُّ جميع الشركات الرئيسة العاملة في هذا المجال في بريطانيا، وأهم تكتُّل احتكاري في الصناعات الحربية هو (كونسرسيوم فيكرس، أرمسترونغ)، وفي مجال الصناعات الكيميائية يوجد (تورست ECI).

ت- في فرنسا:

هناك تكتُّل احتكاري واحد تُسَيطِر فيه المؤسسات الأعضاء على كامل إنتاج الألمونيوم، وتكتُّل آخر يُسَيطِر على صناعة الأصباغ، واحتِكار آخر لصناعة السيارات والعربات.

ث- في ألمانيا:

1- عباس، علي، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص45- 49.

يوجد (تروست الفولاذ الألماني) ويضمُّ نحو (500) شركة تعمل في هذا المجال، ويُعتَبر الشريك الرئيس في الاتِّحاد الأوروبي للفحم والفولاذ، أمَّا التكتُّل السائد في الصناعات الكيميائية هو (كونسرسيوم) الذي يتبع له نحو (700) شركة في داخل ألمانيا وخارجها.

1- أثرها على النظريات التقليدية للتجارة الدولية[1]:

يمكن تحديد أثر الشركات متعدِّدة الجنسيَّات على النظريات التقليدية للتجارة الدولية من خلال نقطتين رئيستين:

أ- بعد انتِهاء الحرب العالمية الثانية حصلت مُعظَم الدُّوَل النامِيَة على استقلالها السياسي، وقامت بتبنِّي برامج تنمويَّة طَمُوحة ومشاريع صناعية ضخمة، وقد ترافق ذلك مع توسُّع نشاط الشركات متعدِّدة الجنسيَّات واتِّساع امتدادها الجغرافي، فبدأَتْ بالتخلِّي عن بعض القِطاعات الاقتِصادية وسمحت بترحيلها أو إعادة تَوطِينها في الدُّوَل النامِيَة، وقد دفع ذلك إلى إحداث تغيير في النظريات التقليدية للتجارة الدولية، برز من خلال نظرية (هكشر أولين)، والتي ترى بأن وفرة أو ندرة أيِّ عنصر من العناصر الثلاث (العمل، رأس المال، الأرض) يجب أن يلعب دورًا كبيرًا في التخصُّص وتقسيم العمل الدولي.

ب- اعتَمَدت النظريات التقليدية على أن المبادلات الدولية تتمُّ بين تُجَّار مستقلِّين، يُقِيمون في دولتين مختلفتين يَقبَل أحدهما شراء شيءٍ ما فينعقد عملاً تجاريًّا مع بائع مُوافِق في دولة أخرى، على أساس ضوابط تِجارية؛ مثْل: السعر، والنوع، وتاريخ التسليم، وقانون العرض، والطلب، أمَّا الآن فالشركات متعدِّدة الجنسيَّات أصبحت هي المشتري والبائع في آنٍ واحد؛ أي: تنامي ظاهرة (التجارة البينيَّة داخل الشركة).

2- تغيير أسس التخصُّص في التجارة العالمية:

إن تزايُد حجم وتنوُّع نشاط الشركات متعدِّدة الجنسيَّات والتكنولوجيا المتطوِّرة التي ملكتها، أتاح ذلك وجود أنماط جديدة للتخصُّص عُرِفت بما يُسمَّى (عالمية الأسواق) و(تقسيم العمل والتخصُّص داخل السلعة الواحدة) الذي أصبح يُعرَف لاحقًا بعملية (تدويل الإنتاج)، وذلك من خلال جعل مقياس الرِّبح لهذه الشركات غير مُجزَّأ؛ بمعنى: أن حجم ومعدَّل ربحيَّتها يعتمد بالمحصِّلة على مجموع نشاط الحلقات الإنتاجية مجتمعة، وكذلك أصبح من المألوف شطر العملية الإنتاجية إلى حلقات متعدِّدة؛ فمثلاً شركة (بيشينه) تستخرج

1- علي، مدين، "الاقتصاد السياسي"، الاتحاد العام لنقابات العمال، دمشق، 2006، ص73- 75.

البوكسيت من أستراليا، وتحوّله لألومين في أمريكا، وتنتج الألمنيوم في الغابون باستِخدام الألومين المنتَج بواسطة فروعها في غينيا[1].

3- الدَّور الذي لعبَتْه الشركات متعدِّدة الجنسيَّات في إنشاء منظَّمة التجارة العالمية:

تتحدَّد العلاقة بين الشركات متعدِّدة الجنسيَّات ومنظَّمة التجارة العالمية من خلال النِّقاط التالية[2]:

أ- كان للشركات متعدِّدة الجنسيَّات دَوْرٌ مُهِمٌّ في ظهور اتِّفاقية الجات، ثم إنشاء منظَّمة التجارة العالمية عام 1994 من خلال جهودها الكثيرة لإقامة هذه المنظمة، وتحقيق أهدافها نحو تحرير الأسواق، والتجارة العالمية، وتدفُّقات السِّلَع والمنتَجات، والأموال السائلة، وإلغاء جميع الاتِّفاقيات الإقليمية.

ب- تعمل في كثيرٍ من الأحيان منظِّمة التجارة العالمية على مَنْع الحكومات من استِخدام المقاطعة أو فرْض رسوم جمركية أو وغيرها على الشركات، والتي تُمارِس أنشطة غير مقبولة أو غير سليمة بيئيًّا ترفضها تلك الحكومات، ويُلاحَظ أنَّ جميع الحالات البيئيَّة التي ناقشَتْها منظمة التجارة العالمية كان حكمها في صالح الشركات وضدَّ رغبات حكومات مُنتَخَبة بصورة ديمقراطية.

ت- تسعى الشركات متعدِّدة الجنسيَّات إلى حماية مصالحها؛ بحضورها في اجتماعات الخبراء التي تستَعِين بها هيئة التَّحكِيم في منظمة التجارة العالمية، والتي تتولَّى الفصْل في المنازعات بين الدُّوَل الأعضاء، بينما لا يُسمَح لجماعات البيئة والمصالح العامَّة الأخرى بالحضور كمُراقِبين لمناقشات منظَّمة التجارة العالمية؛ مثال ذلك: تَمَّ تمويل دورة (سياتل) من الإسهامات الكبيرة للشركات متعدِّدة الجنسيَّات.

ث- سعْي غرفة التجارة الدولية (ICC) والتي تضمُّ (7000 شركة) كأعضاء فيها وتُمثِّل أكبر شركات العالم متعدِّدة الجنسيَّات - إلى إعطاء وضْع رسمي لتلك الشركات في منظَّمة التجارة العالمية؛ لأن العضوية مقصورة على الدول.

ج- اهتِمام منظَّمة التجارة العالمية بأجندة الاستثمار الأجنبي المباشِر الجديدة، والتي تَصُبُّ في مصلحة الشركات متعدِّدة الجنسيَّات التي تستحوذ على جزء كبير من تلك الاستثمارات.

ب- تأثير الشركات على النظام النقدي العالمي:

1- دياب، محمد، "عولمة الاقتصاد"، "مجلة العربي"، الكويت، 2000، العدد(494)، ص40.

2- هيرتس، نورينا، "سيطرة صامتة"، مرجع سبق ذكره، ص95- 100.

يتَّضح دَوْرُ الشركات متعدِّدة الجنسيَّات في النظام النقدي العالمي من خلال:

1- امتلاكها أصولاً سائلة واحتياطات ضخمة:

لا يَخفَى أن حجم مُمتَلكات الشركات متعدِّدة الجنسيَّات الضخْم يجعل لها تأثيرًا كبيرًا على النظام النقدي العالمي؛ فمثلاً قيمة الأصول الإجمالية لشركة جنرال إلكتريك عام 1999 بلغت (405، 2مليار$) وهي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا (388 مليار$) أو الأرجنتين (285 مليار$) أو روسيا (251 مليار$)[1].

وقد شهدت الأصول الإجمالية للشركة ازدياد مُطَّرد، فقد بلغ معدَّل نموِّها 37% حتى عام 2004، كذلك ورد في تقرير مُقَدَّم لأحد لجان الكونغرس الأمريكي بأن الشركات متعدِّدة الجنسيَّات باتَتْ تتحكَّم بمقادير هائلة من السيولة الدولية؛ إذ أصبحت قادِرَة على تعبئة أكثر من (250 مليار$)، وأن تنقل من بلد لآخر ما بين 30- 50 مليار$ بهدف المضارَبة[2].

وإن توفير سيولة تلك المضاربات يعني: تحويل الأصول من دولة لأخرى؛ وبالتالي التسبُّب في خلل بالنظام النقدي العالمي، وما شَهِدَه العالم مؤخَّرًا من أزمة مالية خانقة عام 2008 أثبت أن للمُضارَبات دور رئيس فيها.

2- سعْي الشركات إلى توحيد أسواق رأس المال عالميًّا:

تسعى الشركات متعدِّدة الجنسيَّات إلى توحيد أسواق رأس المال عالميًّا؛ وهو يعني: إدماج الادِّخارات المحليَّة في مختلف دُوَلِ العالم في عمليَّة إعادة الإنتاج المؤسَّع للفوائض الماليَّة على النِّطاق العالمي، وخير دليلٍ على ذلك الجهودُ التي قامت بها الشركات من أجل اتِّفاقية الجات، ثم منظمة التجارة العالمية، ومن بعدها خطوات سَعَتْ من خلالها الشركات لتحقيق هذا التوحيد وهي:

أ- تحرير حركة الأموال من جميع القيود والرقابة:

1- الفرجاني، سالم أحمد، "العولمة والدول النامية من منظور استثماري"، مرجع سبق ذكره، ص85.

2- علي، مدين، "العولمة الإقليمية ونظرية الأمن الاقتصادي"، "مجلة دراسات إستراتيجية"، دمشق، 2003، السنة الثالثة، العدد (8)، ص177، 176.

بالترافُق مع تطوُّر تكنولوجيا الاتِّصالات الالكترونية أدَّى تحرير حركة الأموال إلى إمكانيَّة النقل الفوري عمليًّا لرؤوس أموال عملاقة من أقصى أرجاء الأرض إلى أقصاها، وتُشِير الإحصائيَّات إلى أن (19%) من استِخدامات شبكة الإنترنت خلال عام 1996 كانت لأغراض الشراء والتسوُّق، وأنَّ حجم التجارة الإلكترونية وصل من عام 2001 حتى 2005 بحدود 200 إلى 800 مليار$[1].

ب- سعْي الشركات إلى تمويل نفسها من الخارج:

تنظر الشركات متعدِّدة الجنسيَّات إلى العالم كسوق مالية واحدة، وتسعى إلى استِقطاب وجمع المدَّخرات العالمية من خلال عددٍ من الوسائل؛ فهي تقوم بطرْح أسهم شركاتها في الأسواق العالمية المهمَّة، أو من خلال محفظة الأوراق المالية في البنوك، فنجد مُساهِمين من جميع دُوَل العالم تصبُّ مدخَّراتهم في تلك الشركات[2].

ت- العمل على زيادة تمرْكز رأس المال:

تسعى الشركات متعدِّدة الجنسيَّات إلى تلك الزيادة من خلال إقامة الدمْج أو التحالُف الإستراتيجي بينها، فمثلاً شركة جنرال موتورز لها 39% من أسهم شركة (إيسوزو)، و5% من أسهم (سوزوكي) و50% من أسهم (دايو موتورز) الكورية، ولشركة فورد 35% من أسهم (مازدا)[3].

1- أبو قحف، عبدالسلام، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص509.

2- عبدالحميد، عبدالمطلب، "النظام الاقتصادي العالمي" مرجع سبق ذكره، ص155.

3- نفس المرجع، ص152.

الفصل الثالث
شركة أريفا: من الشراكة الاقتصادية الى الهيمنة على المقدرات الاقتصادية للنيجر

الفصل الثالث: شركة أريفا: من الشراكة الاقتصادية الى الهيمنة على المقدرات الاقتصادية للنيجر

تقلص الدور الفرنسي في القارة الإفريقية أواخر القرن العشرين بعد أن نالت الدول الأفريقية التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي استقلالها، وبعد التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد. إن هذه الظروف لم تعني أن فرنسا تخلت عن أحلامها الاستعمارية في إفريقيا، فقد استمرت فرنسا بعد مرور أربعين عاماً على استقلال مستعمراتها القديمة في إفريقيا، في منحها أهم عنايتها ومساعدتها، حيث لا تزال فرنسا إلى اليوم بأشكال مختلفة، مباشرة أو عن طريق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وباقي المنظمات الدولية تمنح لهذه البلدان أكثر من ثلثي مساعدتها المقدرة بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات سنوياً. إضافة إلى ذلك هناك 14 دولة أفريقية ملزمة من فرنسا، من خلال اتفاق استعماري، على وضع 85% من احتياطاتها الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي تحت سيطرة الوزير الفرنسي للرقابة المالية. حتى الآن، توجو و13 دولة أخرى ملزمة بدفع ديون فترة الاستعمار الفرنسي لفرنسا. سنحاول من خلال هذا الفصل الأخير أن نقارب عن كثب أدوار الشركات المتعددة الجنسيات في رسم السياسات الدولية من خلال التركيز على شركة أريفا الفرنسية وأهم نشاطاتها بالنيجر الى جانب أهم عملية تتوقى المؤسسات الدولية تحقيقها وهي المسؤولية الاجتماعية للشركات اتجاه الدول المضيفة.

المبحث الاول : ماهية شركة أريفا الفرنسية ومجالات نشاطها بالنيجر.

المطلب الأول: ماهية شركة اريفا الفرنسية:

1- لمحة تاريخية عن شركة أريفا الفرنسية :

أريفا AREVA هي وكالة متخصصة في الصناعة النووية، تعمل على تقديم الخدمات مثل استخراج وتخصيب اليورانيوم l'extractionet l'enrichissement de l'uranium ، وتصميم وبناء مفاعلات، وتطوير الطاقة النووية. في عام 2010، اكدت AREVA انها تهدف لان تكون "لاعب رئيسي" في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال تحديد المجالات التي تنشط فيها الشركة بالفعل من بينها: طاقة استغلال الرياح، الطاقة الشمسية، والطاقة التي ينتجها الهيدروجين والطاقة الحيوية.[1]

لذلك تعتبر آريفا مجموعة صناعية فرنسية تعمل في مجال الطاقة خاصة منها النووية، كما أن لها فرعا مختصا في الطاقات المتجددة، وتُمثل الذراع الصناعية للبرنامج النووي الفرنسي المدني بتفرعاته الإستراتيجية والتجارية. في عام 1983 سمحت الحكومة الفرنسية للمفوضية الوطنية للطاقة الذرية بتوكيل مجمل مساهماتها في المقاولات الصناعية

[1] - AREVA NC NIGER: NEW MINING PROJECTS" *AREVA*, consulté le 27 avril 2017-05-08.

إلى شركة مساهمة تابعة لها سُميت مفوضية الطاقة الذرية الصناعية. وتولت هذه الشركة إدارة الأنشطة الصناعية والتجارية للمفوضية إلى عام 2001، تاريخ دمج مختلف فروع الشركة في شركة واحدة أُطلق عليها "توبكو"، ثم ما لبثت أن تخلت عن هذه التسمية لتصبح آريفا.

وبالتالي، فإن آريفا في المحصلة هي نتاج تحول الشركة الصناعية لمفوضية الطاقة الذرية من شركة قابضة مالية إلى قابضة صناعية تتمتع بمجلس إدارة مشتركة ومجلس رقابة. والدولة الفرنسية ومفوضية الطاقة الذرية هما المساهمان الأساسيان في المجموعة بحصة قدرها 90% من الأسهم.

النشأة:

أنشئت مجموعة آريفا عام 2001 بوصفها شركة قابضة صناعية ذات مساهمات خاصة، لكنها تحت إشراف المفوضية الوطنية للطاقة الذرية التي تتولى الشق المدني في البرنامج النووي الفرنسي والمتعلق أساسا بالبحث العلمي والأغراض الطبية وكذلك بتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، إذ تعد فرنسا رائدة في مجال توليد الكهرباء من الطاقة النووية وتوجد بها أكثر من سبع محطات نووية تُوفر نحو نصف حاجة البلاد من الكهرباء.[1]

وتحاول فرنسا اليوم العودة إلى أفريقيا تحت راية مكافحة الإرهاب، حيث أعلنت فرنسا في أواخر عام 2013 عن إعادة تنظيم قواتها العسكرية في الصحراء والساحل الغربي الأفريقي في مؤشر على تغيير في إستراتيجيتها العسكرية في القارة الأفريقية وعلى نحو يتيح تواجداً إقليمياً أكثر قوة، رداً على تزايد التهديدات المتطرفة في تلك المنطقة، وهو ما ظهرت بوادره في مالي، وبعدها في أفريقيا الوسطى، بعد التدخل العسكري على أراضيها، في ظل أزمات سياسية كبيرة تعصف بالبلدين .

ولم تأت هذه الإستراتيجية الفرنسية فجأةً، ففي عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، دشنت الخارجية الفرنسية عام 1997 مشروعا عرف باسم "مشروع أفريقيا"، لإعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في القارة السمراء، بحيث يضم خبراء، ومستشارين، أكثر مما يضم وحدات عاملة. أما فرنسوا هولاند الرئيس الفرنسي الحالي فقد أرسى تعديلاً طفيفاً على مبدأ شيراك، وعرف باسمه "مبدأ هولاند"، ويقوم على فكرة التدخل الفرنسي المحدود، استناداً إلى تأييد دولي ومحلي، بهدف ظاهري، وهو الهدف الإنساني وآخر أساسي غير ظاهر، وهو تحقيق

[1] - ابراهيم الهواري، " ماذا يحدث في الساحل الافريقي؟"، مجلة ساسة، العدد 46، نشر في 2015/12/24 ...تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/22 https://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/

أهداف فرنسا، والحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، لاسيما في مواجهة نفوذ الدول الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة والصين، وهو ما يمكن أن ينطبق على حالة جمهورية أفريقيا الوسطى.

استغلت فرنسا حاجة بعض الأنظمة الأفريقية للمساعدات الغربية، إضافة إلى خشيتها من تنامي النزاعات الإسلامية المتطرفة بدعم هذا التوجه الجديد في في محاربة الإرهاب على الساحة الإفريقية، إلا أن المساعي الفرنسية الظاهرية في حفظ الأمن الأفريقي تخفي نوايا جدية لعودة فرنسا إلى أفريقيا. فإن أحد الأهداف الكبرى للتدخل الفرنسي في مالي ربما يتمثل في قطع الطريق أمام تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا

لقد حصلت الصين خلال حكم الرئيس السابق أمادو توماني توري في عام 2010 على حق التعدين عن اليورانيوم في شمال مالي. وعليه فإن أحد الأهداف الكبرى للتدخل الفرنسي في مالي ربما يتمثل في قطع الطريق أمام تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا. ومن هنا يمكن فهم سياسة هولاند التي تحارب الإرهاب في مالي وليبيا ومناطق أخرى، وتدعمه في سوريا أنها تأتي من منطلق المصلحة الفرنسية في إفريقيا، ففرنسا ستبقى ملتزمة بدعم التوجه الأمريكي في سوريا في مقابل الدعم الأمريكي لفرنسا في أفريقيا. وبما أن الصين حليفة روسيا اليوم فإنه من الطبيعي أن تكون فرنسا في المعسكر المضاد لروسيا والصين.

انطلاقاً من مقولة فرنسوا ميتيران في بداية الخمسينات من القرن الماضي حين كان وزيراً لفرنسا ما وراء البحار في الجمهورية الرابعة "دون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ خلال القرن الواحد والعشرين" يبدو أن الإستراتيجية الفرنسية الجديدة تقوم على صناعة تاريخ فرنسا الاستعماري من جديد.

الهيكلة

تتوزع آريفا إلى ستة فروع رئيسية، تتنوع تخصصاتها بين إنتاج الوقود النووي، وإنشاء وصيانة المحطات النووية، وتوفير أعمدة الوقود النووي، والطاقات المتجددة والاستشارات في مجال الطاقة، كما تتوفر المجموعة على فرع مختص في البحث العلمي المتعلق بمعالجةالسرطان وإنتاج الأشعة السينية الموجهة للاستخدام الطبي.
وتشغل شركة آريفا ومختلف فروعها أكثر من 41 ألف مستخدم، يوجد 75% منهم في مواقع إنتاج وإدارات ومراكز في أوروبا ويتوزع الباقون بين أفريقيا وأميركا، حيث تتوفر المجموعة على مواقع لاستخراج اليورانيوم أهمها

في النيجر بأفريقيا حيث استهدفهتنظيم القاعدة بهجوم عام 2014، كما تتوفر المجموعة على مصانع للتصفية والتنقية ومعامل لتخصيب وتحويل اليورانيوم. 1

وتتوفر آريفا على فروع ومواقع إنتاج وفروع إدارية وتجارية في 43 دولة، كما تمتد شبكتها التجارية في أكثر من بلد حول العالم.

صعوبات بالتمويل

واجهت شركة آريفا متاعب مالية على نحو مزمن منذ تأسيسها تقريبا، ففي 2010 لجأت بسبب الخسائر الكبيرة إلى بيع فرعها المتخصص في نقل وتوزيع الكهرباء (آريفا تي دي) لشركة آلستوم، وهو قرار بررته إدارة المجموعة حينها بتحول إستراتيجي قوامه التخلي عن الطاقات الملوثة والتخصص في الطاقات النظيفة، وهو توجه قاد الشركة إلى إحداث فرع خاص بالطاقات المتجددة خاصة الشمسية والهوائية عام 2012.

وفي عام 2015 أعلنت آريفا أنها تكبدت خسائر مالية ناهزت 5 مليارات يورو عن عام 2014. وفي مايو/أيار 2015 أعلنت المجموعة نيتها خفض كلفة المستخدمين بمعدل 15% في فرنسا و18% في بقية أرجاء العالم بحلول عام 2017. ويعني هذا المخطط تسريح ما بين 5000 و6000 من مستخدمي المجموعة.

وفي عام 2016 أعلنت آريفا عن خسائر مالية بلغت ملياري يورو، وهو ما رفع خسائر المجموعة إلى أكثر من 10 مليارات يورو في خمس سنوات.

ويُرجع مهتمون بشؤون الطاقة هذا المنحى التنازلي إلى عوامل متعددة أهمها فضيحة "يورام مين"، وهي شركة كندية مختصة في الاستكشاف المعدني اشترتها آريفا في 2007 وكَشفت الصحافة الفرنسية أنها مسجلة في أحد الملاذات الضريبية، وفضلا عن ذلك تبين أن اقتناء الشركة الكندية بنحو ملياري دولار مكلف للغاية، فآريفا كانت تعول على آفاق استكشاف الشركة لمناجم في ناميبيا وجنوب أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، لكن استغلال تلك المناجم اكشف أنه أكثر كلفة من المتوقع. أدت الفضيحة إلى إقالة الرئيسة المديرة العامة والسيدة القوية آن لوفيرجون.

---

[1] - سيد اعمر ولد شيخنا، "النيجر.. ثروات في مهب الصراعات الدولية"، صحيفة الجزيرة، نشلر المقال يوم: 2015/11/27
تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/22
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26

أما السبب الثاني فهو تعثر أحد أهم مشاريع المجموعة ويتعلق بدراسات تُجرى على مفاعل نووي من الجيل الجديد، أما السبب الثالث فهو كارثة فوكوشيما النووية في 2011 وما أذكته من جدل بشأن سلامة المنشآت النووية في أوقات الكوارث الطبيعية.[1]

2- الأهمية الاستراتيجية للنيجر بالنسبة لشركة أريفا الفرنسية:

تحتل النيجر موقعا خاصا في إستراتيجية الأمن القومي الفرنسي منذ أن بدأت فرنسا عام 1971 عبر شركة "أريفا" في الاستحواذ على استخراج يورانيوم النيجر الذي يمد فرنسا بـ35% من احتياجاتها من الطاقة النووية والتي تساهم بدورها في 75% من الطاقة الكهربائية الفرنسية.

وتمنح شركة أريفا العملاقة -التي تعمل في مجال الطاقة النووية واستخراج اليورانيوم وصنع المفاعلات النووية -عناية خاصة للنيجر التي كانت تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد كزاخستان وكندا وأستراليا قبل أن تقفز مع اكتشاف منجم إيمورارن لتحتل المرتبة الثانية عالميا بعد كزاخستان، والأهم أفريقيا، إذ لا يزال منجم ناميبيا المملوك لأريفا غير مستخدم.

تعمل شركة أريفا في دولة النيجر عن طريق شركة تابعة لها تسمى أريفا النيجر التي تقوم بتنسيق عمل الشركات الفرعية التي تدير المناجم الثلاثة، وهي سومايير، وكومیناك، وإيمورارن مع الشركة الأم.

وتبلغ حصيلة ما استخرجته الشركات الفرنسية من يورانيوم النيجر منذ العام 1971 إلى غاية سنة 2012 ما مجموعه (110 آلاف طن) تم استخراجها من منجمي سومايير، وكومیناك، أما منجم إيمورارن الجديد الذي لا يزال قيد التجهيز فيفترض أن ينتج خمسة آلاف طن سنويا على مدى 35 سنة قادمة.

من مفارقات العلاقة المختلة بين دول الشمال ودول الجنوب أن تكون النيجر الدولة الأفقر والأكثر هشاشة على المستوى العالمي -وفق معايير الأمم المتحدة- تساهم عبر ثرواتها المنهوبة في تمويل مشروعات فرنسا من الطاقة النووية وتزويدها باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية.

هذا في حين لا تدفع شركة أريفا للدولة النيجرية سوى 150 مليون يورو مقابل اليورانيوم، بالإضافة لمئة مليون يورو على شكل ضرائب، وهو ما يمثل نسبة 5.5% فقط من اليورانيوم المنتج، وهو العائد الزهيد الذي ترفضه الحكومة النيجرية على استحياء، فيما تتصاعد احتجاجات الرأي العام النيجري في مواجهة الضرر الاقتصادي الذي تلحقه أريفا بمصالح شعب النيجر، حيث ينظم تحالف يضم 38 جمعية مناوئة لممارسات شركة أريفا نشاطات من حين لآخر وترفع شعارات منددة بالشركة والحكومة على السواء .

وتعود بدايات الامتعاض النيجري من الاستنزاف الفرنسي لثروات البلاد إلى عهد الرئيس النيجري الأسبق حماني

[1] - المرجع نفسه.

ديوري عندما طالب -عقب قرار فرنسا الاعتماد على الطاقة النووية على خلفية تفاعلات أزمة النفط 1973- بزيادة حصة دولة النيجر من عائدات اليورانيوم التي تستخرجها الشركات الفرنسية من بلاده، وهو الموقف الذي ردت عليه فرنسا بتدبير انقلاب عسكري في أبريل/نيسان 1974 قاده الجنرال سيني كونتشي[1].

وفي عهد الرئيس المنتخب ممادو طانجا (1999-2010) تجرأ الرئيس لأول مرة في تاريخ علاقات النيجر بفرنسا على إعادة التفاوض مع أريفا بشأن اليورانيوم، وفتح الاستثمار فيه وفي غيره من موارد النيجر أمام الشركات الأجنبية ومنح عدة تراخيص لشركات صينية وهندية وكندية، ومضى قدما في الانفتاح على الصين وأجرى مفاوضات متقدمة معها، وعين لهذا الغرض ابنه عثمان ملحقا تجاريا في سفارة بلاده ببكين ليتولى التفاوض السري مع الشركات الصينية[2].

وهي التوجهات التي أزعجت باريس ووجدت في امتعاض المعارضة النيجرية من إعادة انتخاب الرئيس ممادو طانجا لمأمورية ثالثة -عكس ما ينص عليه الدستور- فرصتها الذهبية في تدبير انقلاب عسكري في فبراير/شباط 2010 أطاح بالرئيس تانجا وبطموحاته التحررية التي دفعته إلى تجاوز الخطوط الحمراء الفرنسية المتمثلة في المس بمصالح أريفا وفتح أبواب النيجر أمام الصين.

المطلب الثاني: نشاطات شركة أريفا بالنيجر:

شكلت إفريقيا على الدوام أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى الاستعمارية العظمى لما تملكه القارة السمراء من خيرات طبيعية ومواد أولية، ولا سيما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد العالمي. وقد كان لفرنسا عبر التاريخ نشاطاً استعمارياً بارزاً في القارة الأفريقية، حيث احتلت عدد من دول إفريقيا مثل: (تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى موريتانيا)، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، والجابون، والكونغو برازافيل، وبنين (داهومي)، وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، وإفريقيا الوسطى، والكنغو

[1] - آن فلوريني،**"القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية"**، ترجمة تانيا بشرة،ط1،(لبنان، دار الساقي للنشر، 2005)،ص.42.

[2] - المرجع نفسه، ص49.

الأوسط (كنشاسا)، وكذلك مدغشقر، وجيبوتي (الصومال الفرنسي)، فضلاً عن جزر كومورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي الأخرى[1].

1- نشاط شركات التعدين الدولية في النيجر:

في سنة 2010، ازداد نشاط شركات التعدين الدولية compagnies minières internationales (CMI) بمنطقة النيجر، من خلال استكشاف وانتاج المعادن خاصة منها اليورانيوم، الذهب والكاربون. وقد اولت الدول الاوروبية اهتماما بالغا منذ فترات سابقة باليورانيوم النيجيري ، فكان اول منجم للتنقيب عن اليورانيوم في سنة 1971.وعملت في شراكة معها منذ ذلك الحين من خلال شراكتها مع شركة التراث النيجيرية للتعدين (SOPAMIN) بقيادة المكتب الوطني للثروة المعدنية l'Office National des Ressources Minières du Niger (ONAREM).[2]

الجدول التالي يوضح الصيغة القانونية لشركة أريفا محددا رقم أعمالها ومجال نشاطها.

الشكل القانوني Forme juridique	شركة مجهولة Société Anonym
مدرجة تحت اسم: Cotée sous le nom	NYX: AREVA
القطاع Secteur	الطاقة النووية، اليورانيوم والطاقات المتجددة
النشأة Création	2001
المكتب Siège	باريس، فرنسا

[1] - مارغرين كيت،كاترين بنكك،"**نشاط بلا حدود، شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**"، ترجمة لينا حمدان البلاونة، (لبنان، دار البشير، 2005) ، ص ص.12.21.

[2] - " 2010 Minerals Handbook: Mali and Niger" *US Geological Survey*, consulté le 11 avril 2017.

الرئيس- المدير العام	Luc Oursel (PDG)
طاقة الانتاج Production	8790 مليون طن من اليورانيوم[1]
رقم الاعمال Chiffre d'affaires	€8,9 milliards (env. US$ 11,7 milliards)
الناتج الصافي Résultat Net	€2.424 millions (env. US$ 3.175 millions)
عدد العمال والموظفين Stafs	[2]48000
البريد الالكتروني Site internet	www.areva.com

2- مجال نشاط شرطة أريفا بالنيجر:

تعتبر شركة أريفا-النيجر AREVA NC Niger أحد فروع الشركة الأم أريفا، وقد تأسست بالنيجر في عام 2006، هي شركة تابعة مملوكة 100٪ لأريفا الفرنسية. حيث توجه شركات التنقيب نحو احتياطي اليورانيوم في النيجر، وتقود مشاريع التعدين، وتدير علاقات المجموعات مع السلطات النيجرية والمجتمع المحلي. حيث تتبوأ النيجر المرتبة الثالثة عالميا في انتاج اليورانيوم من بعد كندا واستراليا بنسبة 87% من الانتاج العالمي، كما انها تتشغل المركز الاول في افريقيا، و يوجد بها اكبر منجمي لليورانيوم شمال شرق العاصمة هما " أكوتا" و " أرليت "[3].

تم تمثيل شركة أريفا الأصل بنيجريا لأكثر من 40 عاما قبل انشاء فرعها AREVA NC Niger ن مقر هذا الاخيرة بنيامي Niamey يحمل حصص شركتي التعدين النيجيرية COMINAK و SOMAIR، و تم انشاء قاعدة / منشأة يورانيوم ثالثة Imouraren.[4]وقد اعنت أريفا صراحة انها اصبحت تعد بعام 2008 أكبر شركة في القطاع الخاص تستقطب الموظفين بمجال التعدين خاصة في منطقة

[1] - " Annual Results 2011" AREVA, consulté le 27 avril 2017.

[2] - " Areva - Ci (ARVCF) Top Compensated Officers" Bloomberg Businessweek, consulté le 27 avril 2017.

[3]- AREVA NC NIGER: NEW MINING PROJECTS" *AREVA*, consulté le 27 avril 2017-05-08.

[4] - " Supporting Companies" *EITI*, consulté le 22 avril 2017.

أغاديز Agadez بمجموع 1800 عامل.منذ بداية نشاطها حول التنقيب عن اليورانيوم في شمال النيجر، فإن أريفا قد مولت اثنين من المستشفيات التي تقدم الخدمات الصحية لكل اطياف المجتمع من موظفين و عاطلين عن العمل بالمجان و هو ما لا تقدمه السلطات النيجيرية المحلية نفسها في قوانينها التي تحكم الصحة[1]. تعتبر شركة أريفا المساهم الرئيسي في منجم التعدين بأكوتا بنسبة 34% "Cominac " والتي تنتج حوالي 2000 طن بالسنة.[2]

3- فرنسا تحمي مصالحها الاقتصادية عن طريق شركة اريفا:

وتجني شركة areva الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتنقيب حول اليورانيوم، حوالي 15 مليار دولار، اي نسبة 6% من مجموع رقم أعمالها باستثماراتها فقط بالنيجر، كما أن رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا زادت من 16,5 مليار يورو الى 39,1 مليار يورو بين عامي 2006 و2011، أي بزيادة قدرها 140%، وتدير هذه المجموعة تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني بالعالم، وهذا ما يفسر التدخلات العسكرية التي تباشرها فرنسا في الأعوام الأخيرة في إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي وبوركينافاسو والنيجر والتشاد حفاظا على مصالحها الاقتصادية المهددة.

أريفا المجموعة النووية الفرنسية تهتم في النيجر بالصحة، التعليم، الترفيه وتحاول تقديم مساعدات إنسانية وخدمات للسكان هناك خاصة في الشمال، كما تعتبر أريفا نفسها الرائدة في مجال الطاقة النووية، جعلت من تواجدها منذ 50 سنة في النيجر احتكارًا فعليًّا للمشاريع، خاصة مع بروز شركات صينية كمنافس، وبالتالي تعمل الشركة على تعزيز حضورها اجتماعيًا وتقويته، حسب موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت.

اللمسة الفرنسية موجودة في كل مكان بإفريقيا، خاصة بدول غرب إفريقيا، حسب تقرير بموقع afrique expansionالمتخصص في الشؤون الإفريقية، ويبرز التقرير صراعًا كبيرًا بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا للنفوذ بمناطق في العالم، حيث تسيطر الأولى على أجزاء كبيرة من آسيا في حين لا زالت تسيطر الثانية على مستعمراتها الإفريقية القديمة، بالاضافة إلى المعطى الثالث المتمثل في الصين التي تنمو بعيدا عن الصراعات السياسية والعسكرية في مناطق عديدة من إفريقيا وهو ما يقلق الغرب برمته[3].

---

[1] - " Providing Health Care to the Population through the Mining Hospitals" *AREVA*, consulté le 13 avril 2012.

[2] - " CNPC beats out seven companies for Niger's Agadem Block" *Information Handling Services*, consulté le 4 avril 2012.

[3] - آن فلوريني،**"القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية"، مرجع سابق الذكر، ص .45.**

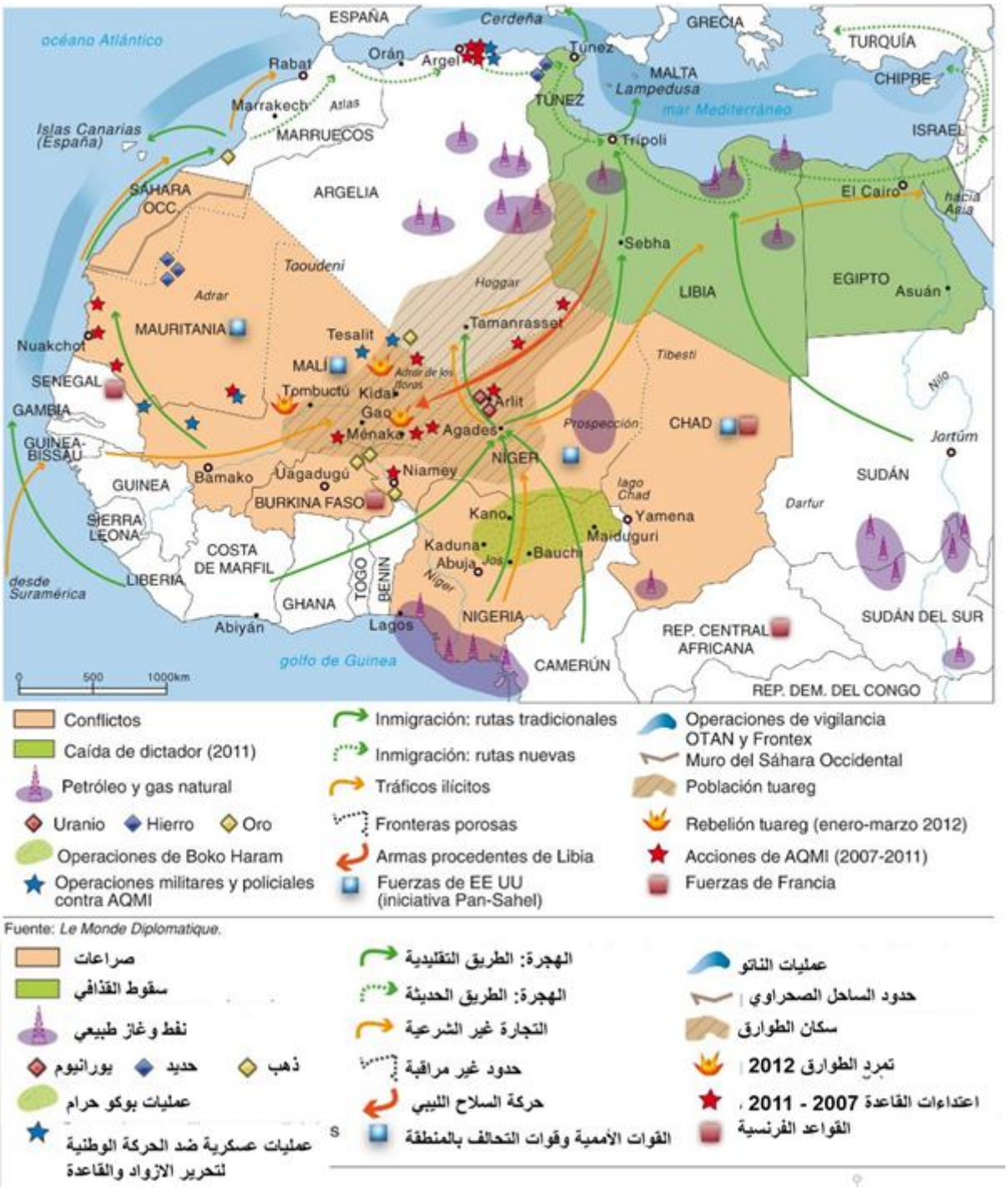

صورة توضيحية للصراع الأمني والعسكري والاقتصادي بالمنطقة، مع التهريب والهجرة غير الشرعية. صورة نشرت بموقع le monde diplomatique الفرنسي.

ولا تتواجد شركة أريفا الفرنسية لوحدها بالمنطقة، فشركة توتال total المختصة في استخراج النفط والتنقيب عن الغاز بمختلف أنواعه هي الأخرى توسع من مجالها الاستثماري بشمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر

وليبيا، ولعل ما حدث بمنطقة عين صالح الجزائرية العام الماضي حول الغاز الصخري، يعكس تشبث الشركات الفرنسية بالمناطق الغنية بالثروات والمعادن رغم الاحتجاج والرفض الشعبي لها وصعوبة تجسيد ذلك.

وفي تقرير حول الموازنة المالية لوزارة الدفاع، أنفقت فرنسا أكثر من 870 مليون يورو عام 2012 في عملياتها العسكرية، مقابل 2,1 مليار دولار عام 2011، وقدرت موازنة عام 2013 إنفاق حوالي 630 مليون يورو قبل الإعلان عن التدخل شمال مالي في يناير من نفس العام، وتبدو مؤشرات لتحجيم الإنفاق العسكري على العمليات خارج فرنسا بعد انسحاب القوات الفرنسية من العراق في ديسمبر/كانون الاول 2012.

وتنفق فرنسا أكثر من ألمانيا وبريطانيا مجتمعة حول ما يتعلق بالمناطق التي لها عمليات عسكرية مباشرة هناك، ولهذا يفسر بعض المحللين السياسيين، أن دولة مثل فرنسا لها نزعة استعمارية ورغبة في البقاء للسيطرة على مستعمراتها القديمة، لا زالت تؤمن بالاستعمار القديم والتواجد العسكري في مناطق نفوذها رغم الأزمة المالية العالمية التي أضرت بالغرب كثيرًا في السنوات الأخيرة، الأزمة دفعت دولًا مثل الولايات المتحدة الامريكية للتراجع عن المشاركة بريًا في سوريا والعراق رغم خطر "داعش" المتصاعد والتصاعد الروسي في النفوذ بمناطق يرى متابعون ومحللون أن الولايات المتحدة بدأت في التخلي عنها[1].

المطلب الثالث: المفاوضات بين النيجر وشركة اريفا حول استخراج اليورانيوم:

بدأت حكومة النيجر محادثات مع مجموعة "أريفا" النووية الفرنسية العملاقة بخصوص الاتفاقيات المنجمية الجديدة، في سعي لرفع حصتها من عائدات اليورانيوم الذي تستخرجه المجموعة الفرنسية من أراضي النيجر، وفي محاولة جديدة لكسر التناقض بين كونها تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث إنتاج اليورانيوم بينما تظل إحدى أفقر الدول في القارة الأفريقية.

حمل التفاوض مع المجموعة في تفاصيله وعيا أكبر من الحكومة النيجرية بشأن ضرورة رفع إيرادات ثرواتها الطبيعية، لاسيما اليورانيوم، والقطع مع مقتضيات الاتفاقيات أو العقود القديمة، والتي انتهت صلاحيتها في ديسمبر

[1] - ابراهيم الهواري، " ماذا يحدث في الساحل الافريقي؟"، مجلة ساسة، العدد 46، نشر في 2015/12/24 ...تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/22

https://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/

2013، والموقّعة بين المجموعة والسلطات النيجرية منذ 2003.

في 26 مايو الماضي، وقعت النيجر، اتفاق شراكة استراتيجية لتجديد عقود استغلال مناجم "كومیناك" و"سومایر" مع شركتي "كويمناك" و"سومایر" التابعتين لمجموعة "أريفا."

البداية جاءت باستنكار أبداه وزير المناجم والتنمية الصناعية في النيجر، عمر حاميدو تشانا، في يناير 2012، لما وصفه بـ"الموازنة غير المتكافئة" بين النيجر ومجموعة أريفا، وندد بالمساهمة الضئيلة لليورانيوم في ميزانية دولته، والتي لم تتعدّ 5.%

1- احكام الدستور

وللخروج من أزمة ضعف عائدات اليورانيوم (جراء ضعف حصة النيجر من عائدات اليورانيوم)، توجهت النيجر لتطبيق أحكام دستور البلاد، والتي تأخذ بعين الاعتبار الموارد تحت الأرض، ومقتضيات قانون المناجم لسنة 2006، والذي ينصّ على رفع الضريبة على المعدن المستخرج.

وبمنح هذه التشريعات الصبغة الإجرائية، ارتفعت الضريبة على اليورانيوم المستخرج من قبل المجموعة الفرنسية من 5.5% إلى 12.%

إلا أن المجموعة لم تستجب لهذا الإجراء، الذي سيفرض عليها دفع مبالغ مضاعفة للحكومة النيجرية، مفضّلة التوقيع في نوفمبر الماضي، بدلا من ذلك على وثيقة سمّيت "دقائق المناقشات"، وتضمّ بنودا تجبر "أريفا" على تمويل مشاريع تنموية في حدود الـ 35 مليون يورو في النيجر لمدة ثلاث سنوات.

لكن هذا المشروع بقي كذلك حبرا على ورق[1].

في المقابل قدّمت المجموعة الفرنسية مجموعة اتفاقيات يعود توقيعها إلى 1968، وتجيز استغلال المناجم النيجرية على مدى 75 سنة، بمعنى أنّ نهاية رخصتها، على هذا الأساس، ستكون سنة 2043، كما تعول "أريفا" أيضا على مقتضيات قانون المناجم للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الايموا).

و"الايموا" هو منظمة إقليمية تأسست 1994، ومهمتها تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء عبر تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية ضمن سوق مفتوحة وتنافسية ومناخ قانوني رشيد وموائم، وتضم 8 أعضاء هم: النيجر وبنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والسنغال وتوغو[2].

[1] - Angana Banerji.Inf Performance in the Run- upto the Pinancial and Economic. Crisle:Muttilateral surveillance."independent Evalnation office (IEO) of the International Menetry Fund. Bachground Paper 09/12/2010;pp.11-14.

[2] - Jan Aort Schotte **« civil society and the international montery fund »** ;The North-South institute Ottaw may2002;pp.23-29.

النيجر من جهتها اختارت الخروج عن صمتها والتعبير عن حاجة البلاد لعائدات اليورانيوم الموجود في أراضيها، فوجه رئيس البلاد محمدو ايسوفو في ديسمبر 2013، رسالة إلى شعبه، أبرز من خلالها احتياجات بلاده، ومن أهمها حوكمة (وضع نظم إدارة شفافة) شركتي "سومايير" و"كومیناك"، اللتين تستغلان مناجم شمالي النيجر وتتبعان المجموعة الفرنسية، واستثمار حوض "إرهازير"، إضافة إلى تطبيق قانون المناجم.

وفي يناير 2014، أغلقت أريفا منجم "كومیناك"؛ بدعوى الصيانة، وهو ما لم تستسغه منظمات المجتمع المدني في النيجر واعتبرته تهديدا.

وقالت منسقة "مجموعة التفكير والعمل حول الصناعات الاستخراجية" (منظمة غير حكومية)، سولي راماتو إن "أريفا أرادت بذلك إبراز تفوّقها."

ويصر المجتمع المدني في النيجر أكثر من أي وقت مضى على تطبيق قانون المناجم، الذي أقر عام 2006، وتبلور ذلك عبر تنظيم مسيرات احتجاجية في نيامي وأرليت (مدينة صناعية بمنطقة أغاديز شمالي البلاد)، وحتى في العاصمة الفرنسية باريس، استنكر خلالها المحتجون التعتيم المحيط بالمفاوضات بشأن استغلال اليورانيوم في النيجر. احتجاجات فرنسية وفي فرنسا، تبنّت الاحتجاجات هناك منظمة "أوكسفام" (منظمة دولية خيرية غير حكومية تأسست عام 1942.)

وقالت المنظمة، في بيان، إن النيجر لم يحصل بين عامي 1971 و2010 سوى على 459 مليون يورو من عائدات اليورانيوم، ما يعادل 13% من القيمة الإجمالية لصادراتها من اليورانيوم، والمقدّرة بـ 3.5 مليارات يورو. وتضم العقود الجديدة التي وقعتها حكومة نيامي مع شركتي "كومیناك" و"سومايير" 7 بنود، تقضي باستعادة جزء من طريق "تاهوا - أرليت" (تستغله المجموعة)، والمسمى بطريق اليورانيوم، وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة، وتأجيل استغلال المنجم الضخم في "إيمورارن"، واستثمار حوض "إرهازير"، بالإضافة إلى وضع نظم شفافة لإدارة الشركتين، واعتماد السعر الفوري لليورانيوم، وبناء مقر لشركات أريفا في النيجر.

وردّا على التوقيع على اتفاق بين الحكومة النيجرية و"أريفا" الفرنسية، وصفت مجموعة "أنقذوا النيجر" (مستقلة)، وهي تضم منظمات مجتمع مدني ونقابات، الاتفاق بـ "المخادع"، في إشارة إلى الجزء المتعلّق بالشركة الفرنسية.

وخلال مؤتمر صحفي عقد مؤخرا في أبيدجان، عاصمة كوت ديفوار، قال نوهو مامادو أرزيكا عضو بالهيئة الإدارية لمجموعة "أنقذوا النيجر"، إن "الفحص الدقيق لهذا الاتفاق مكّننا من استيعاب حقيقة أن مصالح بلادنا لم تؤخذ بعين الاعتبار[1]."

وقرّر الطرفان (حكومة النيجر والمجموعة الفرنسية) النص في اتفاق على تأجيل استغلال المنجم الضخم في

[1] - ibid,29.

"إيمورارين" (لم يحدد مدة التأجيل)، والذي تقدّر طاقته الإنتاجية بنحو 5 آلاف طن يورانيوم، وهو ما يمكن أن يجعل من النيجر ثاني أكبر دولة منتجة لليورانيوم في العالم، وهو التأجيل الذي سعى الجانبان لربطه بانخفاض أسعار اليورانيوم في الأسواق الدولية.

وقال منسّق "شبكة المنظمات من أجل الشفافية وتحليل الموازنة" (مستقلة)، علي إدريس، إن هذا الاتفاق مخالف لقانون المناجم لسنة 2006، وينبغي سحب المنجم من "أريفا"، التي تستغله منذ 30 عاما، وإعادة طرح مناقصة لاستغلاله.

وأضاف "أريفا هي التي تحدد اليوم أسعار اليورانيوم في السوق الدولية، لذا فمن الطبيعي أن تكون لها القدرة على فرض الأسعار وتطوراتها."

وبموجب شروط الاتفاق، فإنّ جميع النقاط الواردة فيه تمثّل عقودا بين النيجر ومجموعة "أريفا"، لكنها تستلزم تعديل قانون المناجم.

وترى مجموعة "أنقذوا النيجر" في بنود الاتفاق سببا كافيا لدعوة ممثّلي الشعب النيجري لعدم الرضوخ إلى أي طلب من الحكومة فيه إشارة لتغيير هذا القانون.

وقال عضو الهيئة الإدارية للمجموعة، نوهو مامادو أرزيكا "لن نخسر شيئا في حال تحمل نواب البرلمان مسؤوليتهم، ووضعوا مصالح الشعب العليا فوق كل اعتبار، وحرصوا على ضمان الالتزام الصارم بقوانينا الأساسية."

2- اتفاق جديد

وفي 27 مايو الماضي أعلنت النيجر ومجموعة "أريفا"، في بيان مشترك، عن توقيع اتفاق جديد لتجديد عقد استغلال منجمين لليورانيوم في نيامي.

وبحسب البيان، قبلت "أريفا" بخضوع شركتي استغلال المناجم التابعتين لها والعاملتين في شمالي البلاد، وهما "سومايير" و"كومیناك" لقانون المناجم القاضي بصرف 12% من ربح الاستغلال المنجمي للنيجر.

وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا من حيث إنتاج اليورانيوم بعد كل من كندا وأستراليا وكازاخستان، لكنها تظل إحدى أفقر الدول في القارة الأفريقية.

وفي ديسمبر الماضي، قالت مجموعة "أريفا" الفرنسية، في بيان، إن تطبيق قانون المناجم غير ممكن، فأسعار اليورانيوم المتدنية لا تسمح بتطبيق هذا القانون، على حد تقديرها.

وبعد استمرار لعبة لي الذراع بين الحكومة النيْجرية والمجموعة النووية الفرنسية لعدة أشهر، عاد الطرفان أخيرا إلى طاولة الحوار بشأن عقود جديدة في مواقع شركتي "سومایر" و"كومیناك."

ففي يناير 2013، بدأت الحكومة النيجرية مفاوضات مع المجموعة الفرنسية، التي تستثمر منذ أكثر من 40 عاما في اليورانيوم شمالي البلاد، "على خلفية تراجع أسعار اليورانيوم" وكانت "طويلة وشاقة وغالبا مريرة"، بحسب تصريحات وزير المناجم النيجري مرو حميدو تشيانا.

في خضم هذا الصراع يرى محللون أن قضية أريفا ليست إلا الشجرة التي تخفي الغابة في النيجر وأن القضية تظهر وتختفي حسب الوضع السياسي في البلاد لتبرير فشل السياسيين في إيجاد منوال للتنمية يخرج البلاد من بوتقة الفقر بتقديم الشركة الفرنسية للرأي العام على أنها المسؤول الأول عن الوضع[1].

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات اتجاه الدول المضيفة: أريفا انموذجا.

لقد أصبح لزاما على منظمات الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في الاستراتيجيات ومالخططات البعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وبما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض .و يتجلى ذلك بدمجها للمعايير و القيم الخلقية في ممارسا الاقتصادية لمختلف الأنشطة و الوظائف أي التزامها لتصرف أخلاقيا لعمل المسؤول اتجاه أصحاب المصالحو البيئة و اتمع ككل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورا العامة في أذهان العاملين والزئن والمستهلكين وكل أفراد اتمع، لإضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

[1] - ibid ,pp.29.32.

المسؤولية الاجتماعية للشركات(CSR) ، والمعروفة أيضا بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع، وتعد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي موضع نقاش وانتقادات واسع. ويرى المؤيدون أن هناك طلبا قويا لقضية المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية، والشركات التي تستفيد بطرق عديدة من خلال العمل مع منظور أوسع وأطول من آثارها المباشرة الخاصة وأهمها تحسين الصورة الذهنية لدى جمهور المتعاملين مع المنظمة سواء كانوا من الجمهور الداخليين كالعاملين والمساهمين أو الجمهور الخارجيين كالعملاء والبيئة، [1] ويجادل المنتقدون على أن تصرف المسؤولية الاجتماعية للشركات من الدور الاقتصادي الأساسي للشركات، والبعض الآخر يرى أنه ليس أكثر من نافذة سطحية مزينة، وآخرون يقولون انها محاولة لاستباق دور الحكومات كرقيب على الشركات القوية متعددة الجنسيات.

ولعل تحمل منشآت القطاع الخاص لمسؤوليتها تجاه المجتمع وتجاه البيئة هو خيار تحتمه عليها تطور الحياة المدنيه الحديثه وثقافة العميل الذي بات يبحث عن المنتجات التي تراعي الجوانب الصحيه ، وكذلك يبحث عن الجهة التي تقدم خدماتها للمجتمع لتكون خياره المفضل ليشتري منها سلعته الإستهلاكيه وخلافه . وهذا مابدأ ملاحظا في الدول المتقدمه خلال العقود القليله الماضيه . وربما هذا المفهوم لم يتبلور كثيرا لدى المجتمعات والعميل في الدول الناميه والأكثر نموا ومنها الدول العربيه ولكنها مسألة وقت فقط. وتتعرض الصناعات إلى ضغوط متزايدة من قبل المبادرات العامة والقوانين لتحسين أخلاقيات العمل لديها من خلال المطالبة بالمزيد من العمليات والأخلاقيات في مجال الأعمال.

وقد أصبحت المسئولية الاجتماعية للشركات وثيقة الصلة بالسوق في وقتنا الراهن بعد تزايد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية. ويمكن للمسئولية الاجتماعية للشركات أن تساعد في زيادة الثقة في مجال الأعمال والتعامل مع التحديات المجتمعية وفي نفس الوقت تحقيق نتائج رابحة. فيبدو أن الجميع قد أصبح يدرك الحاجة إلى تنمية مستدامة وأن على الشركات مسئولية كبرى في تحقيقها، وأما الشركات فعليها التأكد من قدرتها على إدارة مسئولياتها الاجتماعية وأن تلك المسئوليات تحقق الربح بالطبع عند تنفيذها. المسئولية الاجتماعية

[1] - رقية عيران," **المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية**". تم تصفح الموقع يوم: 2017-04-22 http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=212c22y2173986Y212c22

للشركات هي كل ما تقوم به الشركات ، أياً كان حجمها أو مجال عملها، طواعيةً من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل.[1]

والمسئولية الاجتماعية هي مسئولية كل شخص بالشركة وليست مسئولية إدارة واحدة أو مدير واحد. وتبدأ المسئولية الاجتماعية للشركات من التزام الشركات بالقوانين المختلفة خاصةً ما يتعلق بحقوق العاملين، والحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع. وهناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات.[2]

إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". [3]

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها «الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل». ولذا فإن هناك أهمية قصوى للشركات للقيام بدورها المنشود فيما يتعلق بضرورة التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية والبيئية على أكمل وجه!!

إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - Wolfgang H.Reingke and Francis deng. Critical choices: The unted Nations, networks and the fucere of global govermance(canda,2000),pp.170-171.

[3] - رقية عيران, مرجع سابق الذكر.

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية لنجاح الشركات المتعددة الجنسيات:شركة أريفا انموذجا

نجاح قيام الشركات ومن بينها شركة أريفا الفرنسية بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، دعم المجتمع ومساندته، حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة. ومن هذا المنطلق تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية وأصدر قوانين تزاوج بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب تنوير العميل لكي يساعد الشركات التي تلتزم بتلك المعايير، وتبنى شعار الوردة لكي ترسخ الصورة في أذهان السكان.

ولا نجافي الواقع إذا قلنا إن البون شاسع بيننا وبين الدول المتقدمة فيما يتعلق بممارسة الشركات الوطنية مسؤوليتها نحو المجتمع ونحو موظفيها وتبنيها كاستراتيجية تصب في خدمة الاقتصاد الوطني، فشركات وطنية كثيرة تعتمد في إنفاقها تجاه المسؤولية الاجتماعية على أريحية مديرها أو صاحبها وهي لا تعين نسبة من أرباحها لتبني المسؤولية الاجتماعية مما يجعل إسهامها فرديا وفي معظم الأحيان وفق مناسبات معينة، وبالتالي يتدنى إسهام الموظف في تفعيل عملية التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، ويتأخر دور الشركات والمؤسسات الوطنية عما تقوم به نظيراتها في الدول المتقدمة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تشكل الجمعيات غير الربحية عاملا فاعلا في خدمة الناتج المحلي للاقتصاد الأميركي.

وتم تشجيع الشركات على الالتزام بالمبادئ العشر للميثاق العالمي للأمم المتحدة والتى يجب مراعاتها بشكل يومي عند اتخاذ كافة القرارات ووضع الإستراتيجيات. وتم تشجيع الشركات ليس فقط على الالتزام بتلك المعايير، وإنما أيضاً محاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع الشركات التي لا تحترم كل أو بعض تلك المعايير. [1]

لقد كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و لازالت تمثل المنطلق الإستراتيجي لأنشطة العديد من المنظمات في المجتمعات المتطورة، حيث أصبحت توجهات المؤسسة نحو خدمة المجتمع هاجسا كبيرا مثله مثل المنافسة، المحافظة على العملاء، الجودة ...فلم يعد ينظر إلى المؤسسات بالنظرة التقليدية و بأنها وحدة إنتاج

[1] - Wolfgang H.Reingke and Francis deng, Op.Cite,p.172.

ذات دور إقتصادي قائم على تقديم منتجات بجودة عالية و بأسعار مقبولة و بأساليب ترويجية مبهرة، بل أصبحت المؤسسات و خصوصا في ظل الفضائح و الأزمات ينظر إليها على أساس أنها مفتاح الحل الذي يساعد الأفراد المجتمع المحلى على حدى سواء في العيش في رفاهية و بيئة صحية و نظيفة. من كل ما سبق كان لزاما على المؤسسات تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية القائمة على النهج الاقتصادي-الاجتماعي التي تعتبر المؤسسة وفقه مواطنا صالحان و لكن يبقى السؤال المطروح : **هل تعتبر المسؤولية الاجتماعية فزاعة في وجه القوانين و التشريعات و هنا تمثل شعارا ، أما أنها توجه عملي يحقق للمؤسسة أهداف إستراتيجة عجزت عن تحقيقها العديد من الوظائف؟.**

قد يُنظر إلى المسئولية الاجتماعية من عدة زوايا، إلا أنه في النهاية قد نعرّفها بإيجازٍ بأنها مسئولية الفرد عن الجماعة التي ينتمي إليها إلا أننا نحتاج إلى تحليل لهذه المسئولية كي نتعرف على عناصرها التفصيلية؛ لأن التعرَّف على هذه العناصر ضروري للباحث الذي يريد أن يستقصي عنصراً منها، أو لمن يريد أن يُعيّن أساليب تربوية واجتماعية تؤدي إلى تنمية واكتساب عادات سلوك وتفكير ومشاعر، توفر عند الفرد المسئولية الاجتماعية المطلوبة .

لهذا حدد فرانسيس دانغ Francis deng في تحليله للمسئولية الاجتماعية عناصرها الثلاثة الآتية :

1- **الاهتمام** : - والمقصود بالاهتمام الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، اهتماماً يحيطه الحرص على استمرار الجماعة وتقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تُصاب بأي عامل أو ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها. ويحدد "سيد عثمان " الاهتمام بأربعة مستويات هي : . المستوى الأول: ويُمثل أبسط صورة من صور الاهتمام بالجماعة. وهو مستوى الانفعال مع الجماعة. والحالة عند هذا المستوى هي حالة ارتباط عضوي بالجماعة يتأثر كل عضو من أعضائها بما يجري في الجماعة كلها، دون اختيارٍ أو قصدٍ أو إدراكٍ ذاتيٍ من جانب هؤلاء الأعضاء.

- المستوى الثاني: وهو مستوى أرقى من المستوى السابق، وهو مستوى الانفعال بالجماعة. والمقصود به التعاطف مع الجماعة. والفرق بين هذا المستوى والمستوى السابق يظهر في أن الفرد هنا يدرك ذاته في أثناء انفعاله بالجماعة ، وأن المسألة لم تعد مسألة عضوية آلية شبه معاكسة كما هو في المستوى السابق - المستوى الثالث: وهو الاتحاد مع الجماعة، ويتمثل هذا الاتحاد في أن يشعر الفرد بأنه والجماعة شيء واحد، وأن خيرها خيره وما يقع عليها من ضرر هو واقع عليه .

-المستوى الرابع :هو مستوى تعقل الجماعة ونعني به : أولاً : استبطان الجماعة أي تصبح الجماعة داخل الفرد فكرياً على درجات متفاوتة من الوضوح، أي تتطبع الجماعة في فكر الفرد وتصوره العقلي، بما فيها من قوةٍ أو ضعفٍ أو تماسكٍ أو تنافر، والفرد هنا يستطيع أن يدركها، ويجعلها موضع نظر وتأمل . ثانياً : الاهتمام المتفكر المتزن الرزين بمشكلات الجماعة ومصيرها، ودرجة التناسق بين أنشطتها وأهدافها، وسير مؤسساتها ونظمها، هذا الاهتمام المتفكر الذي يقوم على منهج موضوعي مخطط من التفكير ،وهذا هو المستوى الأعلى من مستويات الاهتمام بالجماعة، إنه الاهتمام المستهدف بنور العقل.[1]

2 **الفهم :-** ويتضمن شقين : الأول : فهم الفرد للجماعة : ويُقصد به فهم حالتها الحاضرة من ناحية، ومؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها وأيدلوجيتها، ووضعها الثقافي، وفهم العوامل والظروف والقوى التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة، وكذلك فهم تاريخها الذي بدونه لا يتم فهم حاضرها ولا تصور مستقبلها . الثاني: فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لسلوكه : ويُقصد به :أن يدرك الفرد آثار أفعاله في الجماعة ، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي سلوك أو فعل يصدر عنه، وأن يوقن أن كل فعل يصدر عنه ذو قيمة اجتماعية، ومن ثمَّ فهو باق مؤثر في الجماعة مهما صغر شأنه أو خف وقعه .

3- **المشاركة :-** المشاركة هي تعبير عن الاهتمام والفهم، وإذا كان الاهتمام حركة الوجدان، والفهم حركة الفكر،فالمشاركة ترجمان الوجدان والفكر معاً . والمشاركة هي اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يُوليه الاهتمام ويتطلبه الفهم من أعمالٍ تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمرارها وللمشاركة جوانب ثلاثة تتمثل فيما يأتي :

الجانب الأول : تقبل الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها وما يرتبط بها من سلوك وتبعات وتوقعات. و تقبل الأدوار الاجتماعية المناسبة يجعل الفرد يشارك في الجماعة (موحداً) وليس منقسماً، غارقاً في صراع أو تعارض داخلي.

[1] - ibid.p.173.

الجانب الثاني : وهو المشاركة المنفَّذة، أي المشاركة في العمل الفعلي لإخراج فكرة أو خطوة تتفق عليها الجماعة إلى عالم الواقع، أو تنفيذ ما على الفرد أداؤه من عمل . الجانب الثالث : وهو المشاركة المقومَّة، أي مشاركة الفرد مع الجماعة، وهي نوع من المشاركة الموجهَّة الناقدة.[1]

شركات اليوم ومن بينها شركة أريفا لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالوطن الذي تعمل فيه. فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، ولضغوط من أجل تحمل مسئولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين.ورغم أن الجدل الدائر بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات أمر ليس بجديد، فقد حظي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة،نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة التي تعانى منها الكثير من الدول النامية .

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تطوراً في النظرة إلى أهداف الشركات، وكان للفكر الاقتصادي بصفة خاصة أثراً واضحاً في تحديد طبيعة تلك الأهداف.ففي ظل الفكر الاقتصادي التقليدي، كان ينظر للشركات على أن هدفها الوحيد هو تعظيم الربح من خلال تحقيق اكبر عائد ممكن للمستثمرين، وان تحقيق الربح سوف يتبعه تحقيق أهداف المجتمع بصورة تلقائية. وتتمثل النظرة التقليدية للشركات، كما أوجزها بعض الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان (Milton Friedman) في السبعينات من القرن الماضي،وجهة النظر الكلاسيكية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إذ يرى أن مسئولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة. وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شانه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل اكثر من اللازم.غير أن هذه النظرة التقليدية لم تعد مقبولة،فشركات اليوم تعنى بما هو أكثر من مجرد تقديم السلع والخدمات للمستهلكين وسداد حصة عادلة من الضرائب. ورغم أن الدور الذي تلعبه الشركات في التنمية والحوكمة الرشيدة قد تطور تطورًا جذريًا في

[1] - Ibid ;p.173.

العقود الماضية، تشير التوقعات إلى أن هذا الدور سيشهد المزيد من التطور في المستقبل.وتشير الدراسات إلى اهتمام المستهلكين بالسلوك الأخلاقي للشركات. [1]

والقول التقليدي بأن الشركات ليست مسئولة إلا أمام أصحابها ربما لم يعد مقبولاً في عالم اليوم الذي يتسم بتشابك العلاقات والمصالح، عالم يتيح للمستهلكين خيارات عديدة، ويبحث فيه المستثمرون عن توفير الاستقرار والأمان لاستثماراتهم، وتتعرض فيه الشركات لغرامات هائلة نتيجة للمخالفات القانونية، عالم يسوده الخوف والقلق والأفكار الخاطئة . ولعل من ابرز أنصارها ومؤيديها رجل الاقتصاد المعروف (Paul Samuelson)والذي يرى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي ،والاجتماعي معاً.

كما يشير إلى أن الشركات في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وان تسعى نحو الإبداع في تبنيها. ويكتسب الدور الاجتماعي للشركات فى الدول العربية أهمية متزايدة بعد تخلي عديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة.وكان متوقعا مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات.[2]

وأظهر أيضا أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.وقد ترتب على ذلك تطورا في شكل العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عديد من الدول العربية، شأنها في ذلك شأن عدد كثير من الدول النامية؛حيث حل القطاع الخاص تدريجيا محل القطاع العام الذي تقلص دوره في

[1] - Kenneth Anderson, « The Ottawa Convention Banning Landmines :The Role of International corporations ",EJIL(2000),vol.11 No.01,91-120,

[2] - ابتسام عبد الله الزعبي, عناصر المسئولية الاجتماعية, كلية التربية - قسم علم النفس جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن- الرياض، ص.12.

النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل، بينما تركز اهتمام الحكومة حول السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. كما زادت أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص. [1]

المبحث الثالث: الخروقات البيئية لشركة أريفا بالنيجر وتجاوزها لقاعدة المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: اريفا في النيجر: كارثة ثلاثية.

1- كارثة على المحيط (البيئة)

لنبدا تبيين ان الاضرار البيئية والصحية و الاجتماعية ليست مناجم اريفا في النيجر, و المقاولات الصينية التي تغافلت في البلاد و بدات تتعدى على حقوق الشعب و العمال, لكن اذا كانت هذه المقاولات ناجمة عن نظام دكتاتوري فان اريفا مقاولة لدولة تعادي باحترامها لحقوق الانسان.

اذ ان الصناعات الاستخراجية,(industries extractive) (بترول, غاز, ذهب, نحاس...) تحتم وجود كوارث بيئية, وقاحة وازدراء لحياة السكان الاصليين.

و يكون هذا الاثر الغ حين يتعلق الامر بالشركات المتعددة الجنسيات القوية التي تنشط في البلدان الفقيرة, اين لا تطبق القوانين, او تكون غائبة, بسبب نقص الامكانيات او بسبب الرشوة.

2- تلوث الارض (السطح):

يفترض ان النووي طاقة نظيفة, هذا خطأ ما ان يصنع المعدن الخام (Le minerai), من اجل الحصول على 10000 طن من اليورانيوم الذي انتجته الشركات المنجمية في النيجر, توجب excaver سطع الارض الاقل ثراء من اليورانيوم, ثم تحت اخضاع الصخور الاكثر مردودا للتكسير و المعالجة الكيميائية من اجل الحصول على مركز اليورانيوم (Le yellow cake) مقابل كل كيلوغرام من اليورانيوم المنتج, 335 من الصخور المعتبرة عقيمة ترمي و تكدس في الهواء الطلق, و نفس الشيء بالنسبة للاوحال الناجمة عن المعالجة الكيميائية.

[1] - Kenneth Anderson,Op.Cit.pp.100.120.

35 مليون طن من النفايات المتراكمة طيلة 40 سنة من الاستغلال: انها جبال سوداء اللون او بلون الشوكولاطة التي تحيط بالمدينة و توحي بانها كانت موجودة دوما, هذه النفايات التي تحتوي في اغلبيتها على بقايا يورانيوم مشعة و 70% الى 80% من الاشعاع ناجم عن المعدن الخام(Le minerai), لكنها تبقى معرضة للتعرية و تحملها الرياح لانها ظمرت.

العديد من العوامل الكيميائية الملوثة الناجمة او المستعملة في مرحلة lixivation, ايضا تم التخلص منها في الرواسب او رميت في العراء.

كما هو الحال في فرنسا, فان الحجارة العقيم (les steriles) المتحصل عليها من الماجم, ثم ايضا استعمالها كاتربة ردم, في تعبيد الطرقات و حتى في اعمال البناء, نسب غير عادية من الاشعاع تم تسجيلها حتى امام مستشفى Cominaf, و في شوارع Akokan, مع نسب اشعاع بلغت 500 ضعف النسبة العادية,و اذا قضى شخص اقل من مدة ساعة في اليوم في هذا المكان, يكون قد تعرض لجرعة تفوق الجرعة السنوية القصوى المسموح بها.

ان هذا التلوث العادي, يجب اضافة الحوادث الغير منتظرة, لكن التي يمكن التنبؤ بها, مثل الحادث الذي وقع في 2004 على بعد 48 كلم من دوسو باتجاه بينين في 08 يناير, و بسبب حادث بسيط على الطريق, انقلبت شاحنة, مما تسبب في تضرر براميل و صب كمية كبيرة من (la poudre d'urantate) على الطريق.

و بينما صرحت اريفا انها قامت سريعا بعمليات تطهير كاملة, بينت عينات اخذت شهرا بعد ذلك و تم تحليلها من طرف La criirad, ان الاشعاع بلغ 2000 ضعف النسبة العادية.

و اكدت شهادات جمعها صحفيو قناة Cannal + ان اطفالا قد لعبو ب la poudre d'urantate و هم معرضون لاخطار حقيقية بالموت بالسرطان.

و في 11 ديسمبر 2010, تم تعرية حفرة عمقها عدة امتار في احد السدود (لاعلى الاسمنت), هذه الحفرة تحتوي على نفايات سائلة مشعة تابعة لLa Somair .

حسب المديرية, 200000 لتر من العصير قد تسربن على مساحة مقدرة ب 02 الى 03 هكتارات, فقط على بعد 3.5 كلم من مدينة Arlit.

و السبب, حسب تنسيقية المجتمع المدني لمدينة Arlit: قهور في الرقابة البيئية, نزع المضخة المستعملةفي حال خطر الفيضان (الغمر), نقص اهتمام المسؤولين بمسائل حماية المحيط, الغاء حراسة المكان, االحالة السيئة للسدود و الاحواض, اللامبالات, و التطبيق السيء للمخطط المخصص للمتابعة البيئية و نقص تطبيق القانون المتعلق بذلك من طرف La Somair و ايضا Le beei (Bureau d"évaluation envirenmentable des études d'impact) مكتب التقييم البيئي للدراسات..

3- تلوث الهواء:

تتعرض منطقة آرليت الى نسب كبيرة من الغبار, خاصة في الصباح و المساء, حين تقوم المئات من السيارات بايصال العمال من الى المناجم, و تصبح كل المدينة مختنقة بالغبار.

بالاضافة الى جفاف المناخ و العواصف الموسمية التي تحفز هذه الظاهرة, يجب الاشارة الى انتشار الغبار الدقيق الناجم عن تآكل جبال النفايات او عن تفجيرات المناجم او الشاحنات العاملة في المحجرة في الهواء الطلق في آرليت.

يحتوي هذا الغبار على تركيز مرتفع من اليورانيوم و من (Les produits de desntegiation) التي تلوث و تسمم المحيط و تشكل خطر الاشعاع في حالة استشاقها او ابتلاعها.

يتناقص هذا الخطر برش المساحات للحد من اتشار الغبار, و هذا ما اعتمدته اريفا في بعض الاماكن منذ فترة وجيزة.

لكن, وكما تصرح به اريفا نفسها, فان الماء المستعمل في هذا الرش هو ماء Des eaux d'exhaure, ملوثة بسبب اجتيازها لاوعية يورانيوم, و التي تحتوي على مواد مشعة و تتراكم على اسطح الطرق.

بالاضافة الى الغبار المشع, يجب الاشارة الى وجود غاز مشع في الهواء Le radon, الذي ينبعث من المناجم, و حين تفككه, ينشء معادن, ثقيلة مشعة و ملوثة.

لا يمثل Le radon et ses produits de decoposition فقط خطرا في حال استنشاقه, و لكن ايضا يشكل خطرا في حال استهلاك اغذية ملوثة بLes radionucléides .

فيما يتعلق بمنجم Akakan, فان Le radon الناجم عن الغرف الموجودة تحت سطح الارض يتم التخلص منه عن طريق نظام تهوية, لكن لا توجد اي خطة لمنع السكان القريبين من الاقتراب من فوهات التهوية.

في احد احياء Akakan, و رغم تواجده على بعد 2.5 كلم من مدخل المنجم, فان نسب غير عادية من Le radon قد سجلت في الهواء, و قد بلغت 7 اضعاف النسبة العادية, ما يعرض سكان المنطقة الى اخطار صحية جسيمة و قاتلة.

جاء في خاتمة بحث اعلامي لمجموعة Tchnaghen (التجمع من اجل السلام و التضامن في شمال النيجر):مع هذه النتائج, نحن متفاجؤونبمعرفة انLa cominak l'Akakan قد تحصلت المرة الثانية على التوالي في 2006, على شهادة ISO 1400للتسيير الجيد في المحافظة على المحيط, ايام قليلة قبل ذلك, استمر المصنع باحراق نفايات و مخزون العجلات (Les pneus) في جنوب غرب موقعه على حساب مدينتي Akakan و Arlit اللتان تتساقط عليها جزيئات الكربون و.... لا ندري ماذا ايضا؟

المطلب الثاني: اخطار قطع الحديد المشعة على سكان النيجر.

مصدر اخر للتلوث ، تم تحديده منذ فترة طويلة : اعادة استعمال قطع الحديد المشعة القادمة من المناجم مع احتساب خطرها على السكان يعتقد انها تستعمل الاواني مطبخ ، او في بناء المنازل و يتعرض بذلك مستعملوها الى خطر تجاوز الحد الاقصى السنوي . المقبول من الاشعاع و رغم الانذارات المتكررة ب ong. الفرنسية و النيجيرية فان aerva تعاند في التخفيف من خطورة الوضعية ، مقدرة ، حسب تصريحاتها ان " المستوى المنخفض للطاقة الناجم عن المواد المكشوفة الى حد الان في المناطق العمرانية ، لا يشكل خطرا على صحة السكان " و تعترف رغم ذلك انه لم تتخذ اجراءات

مراقبة حتى سنة 1999 لكن مسؤوليي يؤكدون دوريا انهم كثفو المراقبة و يعتبرون انه تم معالجة المشكلة بطريقة نهائية.

يجيبوننا في كل مرة انهم غير مسؤولين عما آل اليه الوضع, و ان هذه القطع الحديدة تاتي من الجزائر نقول لهم, رغم ذلك فان فرنسا هي السبب لتجاربها النووية.

شهود اخرون يؤكدون ان المواد المشعة الموجودة في سوق ارليت قد بيعت قبل ان يتم العمل بنظام المراقبة.

لكن كل الشهادات المقدمة من ong تثبت العكس: كل قطع الحديد من المنجم, يستمر بيعها في ارليت.

- تلوث الماء: نقرأ في ميثاق areva اي تسيير الماء يعتبر دليلا من محاسن هذه المؤسسة (الشركة):somïr و cominak تقوم بتلبية حاجيات المد بنيتين الى المياه بالاضافة الى تزويد عمالها و عائلاتها بها هذا الامر باهظ بالنسبة الى الاحياء في وسط المدينة ، بينها الاحياء الأكثر فقراً تمتلك نافورات وضعتها في متناولهم مجاناً من طرف الشركات المنجمية تؤكد الشركة الفرنسية أيضا ان التحليل الكيميائية و البكتيربولوجية و الاشعاعية تؤكد غياب كل تلوث في هذه المياه ومن التناقض لا يوجد اي عامل قادم من الخارج ، يجرؤ استهلاك ماء المعدني فالمياه مخصصة فقط للسكان الأصليين و للفقراء و للحيوانات حسب جريدة نيجيرية منذ 2003 عدة عينات اثبتت وجود غير عادي لاشعة الفا Les royaments alpha التي تعتبر من اخطر الأشعة في حال التعرض لها فالامر لايتوقف فقط عند المياه الموزعة على السكان و هي تحتوي على كمية من اليورانيوم و مشتقاتهdexendants والتي تؤدي الى تجاوز (اختراق المعايير) للمياه الصالحة للشرب وانها تشهد وثائق الدولية داخلية سريت من طرف صحفيين في قوات canal+ عام 2004 ان somaïr كانت على علم منذ سنوات بكميات اليورانيوم في المياه الموزعة للشرب في نوفمبر 2009 عينات جديدة تم القيام بفحصها من طرف السلام الأخضر Green peace في المنطقة Arlit التي اثبتت ارتفاعاً متزايداً في المركزية اليورانيوم خلال العشرين سنة الاخيرة وحتى بعض عينات الماء تحتوي على غاز مشع ذائب (متحلل):le radon والذي تعتبره Areva انه من غير اللازم مراقبته و Green peace (سلام الأخضر) وجود ملوثات كيميائية غير مصنفة في تحاليل Areva البعض منها تجاوزت المعايير المشروطة من طرف المنظمة العالمية للصحة بالاضافة الى المياه الموجهة للشرب تزود الشركات المنجمية مزارعين الخضر في المنطقة المياه منذ عدة سنوات وفي كتاب اصدر بالشركة بين La cogéma و إطار

في CEA أشير الى ندرة النشاطات الاقتصادية التابعة او المخصصة المدينة Arlit:فقط مزارعين الخضر يقرمون بنشاط مربح هؤلاء يزرعون في الاراضي تابعة ل Somaïr او من طرف الادارة و للري تستعمل مياه الاحسن عام التدقيق في المصدره مصدر المياه الري الحالي معروف تأتي من مياه الصرف الصحي بالمدينة بعد تصفيات بسيطة في احواض و تعتبر بيولوجيا و كميائيا جد ملوثة.

الخاتمـــة

انطلقت الدراسة من اشكالية رئيسية هي ما مدى ضمان شركة اريفا للتواجد الفرنسي في النيجر من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية بالشكل الذي يخدم السياسة الخارجية الفرنسية؟,حيث افترضنا ان لمنطقة الساحل الافريقي ككل اهمية كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية, حيث ان التوجه الفرنسي نحو هده المنطقة هو لحماية اهدافها و تواجدها بها و التي تسعى دائما للحفاظ عليها, وبحكم الارتباط التاريخي بين النيجر و فرنسا وما يتوافر عليه هدا البلد من ثروات طبيعية كاليورانيوم والدي تحتل مراتب عالمية اولى من حيث استخراجه و توافره, فهده المنطقة لازالت ضمن المصلحة الوطنية الفرنسية بما توفره للاقتصاد الفرنسي و خاصة في مجال الطاقة.

توصلنا من خلال الدراسة و التحليل الى مجموعة من النتائج هي:

- تسعى فرنسا دائما للابقاء على نفودها في مستعمراتها التقليدية, و كدا توطيد علاقاتها بها من خلال الاتفاقيات المتنوعة و التي تجاوزت العسكرية منها الى الاجتماعية كالحفاظ على البيئة و تحرير البرامج التعليمية و توطيد العلاقات و الشراكات في مجال التعليم و الصحة
- تهدف شركة اريفا من خلال تركيزها على التكفل بالملف الاجتماعي في النيجر الى السير وفق ما تمليه المواثيق و القوانين الدولية تفاديا للمتابعة القضائية من المنظمات الغير حكومية المعنية بهدا المجال, و تلميع صورتها في الساحة الدولية على انها تحفظ حقوق الانسان و تلتزم بما تمليه قوانين استخراج اليورانيوم.
- خرجت شركة اريفا من رحم الحكومة الفرنسية, فهي وليدة الوكالة الفرنسية للطاقة, و هي توفر من خلال استخراجها و استثمارها في مجال اليورانيوم حاجيات فرنسا بنسبة تفوق 75 بالمئة, و هي تعكس بهدا التواجد الفرنسي في النيجر و المنطقة ككل , هدا التواجد الدي يعكس الاهمية التي تحظى بها هده الاخيرة في السياسة الخارجية الفرنسية

- اصبحت منطقة النفود الفرنسي مكانا لاستقطاب القوى الكبرى, حيث تسعى كل من الصين و امريكا الى مزاحمتها على مصالحها من خلال تحركاتها على مستولى القارة ككل.

- يظهر الاختلاف بين سياسات القوى الكبرى جليا, حيث تعتمد الصين على النعومة و السلاسة في جدبها و استقطابها للاستثمارات و المشاريع و اقتناص ثقة الدول و هدا بتوظيف جميع القطاعات الثقافية و الاجتماعية و العسكرية- بدرجة اقل -و هدا ما يظهر جليا في سياساتها في جميع مناطق العالم و هو ما جعلها تحظى بمناطق استراتيجية مهمة على حساب القوى الاخرى, اما فرنسا فهي تميل الى القوة العسكرية و القوة لبشكل عام في سياساتها حيث ان اسبقيتها التاريخية على الدول الافريقية جعلها تتعامل معها و كانها جزء لا يتجزأ منها و تقتضي الضرورة بدلك الميل الى استخدام القوة حتى ان لم يفتضي الامر دلك.

تنفد الشركات المتعددة الجنسيات اهداف و سياسات بلدانها الام التابعة لها, حيث تستعمل جميع الوسائل المشروعة و غير المشروعة حفاظا على مصالحها الخاصة بها كشركة و التي ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بمصالح بلدها الام.